جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المخططات البلدية ودورها في التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالبان:

– حروز براهيم

– بوبات ياسين

إشراف الدكتور:

– لحرش عبد الرحيم

لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
الراعي العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
لحرش عبد الرحيم	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
لغلام عزوز	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2023/06/20

السنة الجامعية:

1443-1444هـ/2022-2023م

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

المخططات البلدية ودورها في التنمية المحلية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق تخصص قانون إداري

إعداد الطالبان:

- حروز براهيم
- بوبات ياسين

إشراف الدكتور:

- لحرش عبد الرحيم

لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
الراعي العيد	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
لحرش عبد الرحيم	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
لغلام عزوز	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

نوقشت بتاريخ: 2023/06/20

السنة الجامعية:

1443-1444هـ/2022-2023م

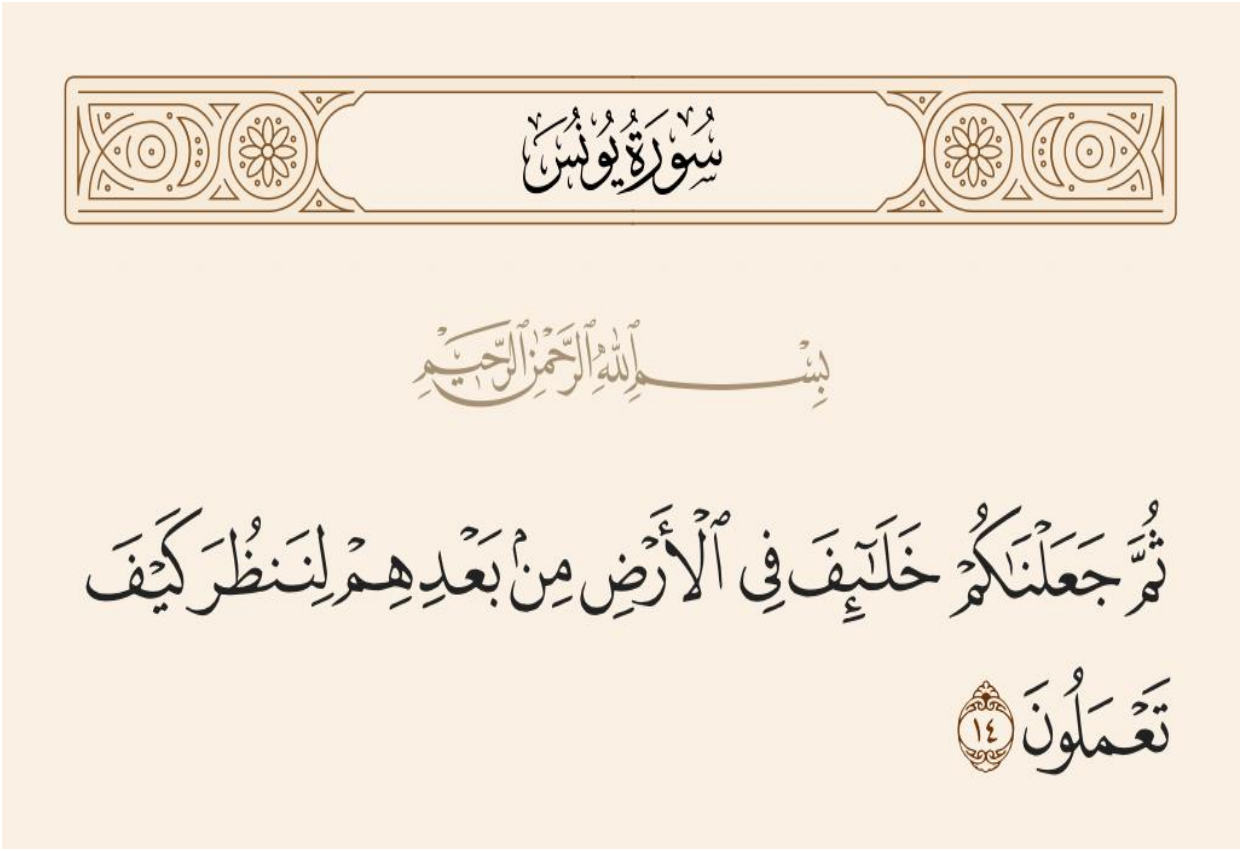

(سورة يونس الآية 14)

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله)

رواه الترمذي

نتوجه بالجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور "عبد الرحيم لحرش" الذي كان عونا لنا وقدم لنا ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان بمثابة الطريق الذي سرنا من خلاله حتى تم إتمام مذكرتنا، كما لم يبخل علينا بأي مساعدة طول فيرة الإنجاز، كما نتمنى له التوفيق والنجاح خلال مسيرته المهنية والعلمية

حروز براهيم **بوبات ياسين**

الإهداء

الحمد الله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى الحمد الله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى وأهدي هذا النجاح

إلى من قال في حقهم تعالى " :وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا " إلى من أفضلها على نفسي ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام "أمي" قرة عيني أطال الله في عمرها

وإلى الشمعة التي إحترقت لتنير لي طريق الحياة " أبي " الغالي رحمة الله عليه

وإلى أعضاء اللجنة المحترمة دون نسيان كل من درسوني في التعليم الابتدائي، المتوسط، الثانوي

والشكر أيضا الأصدقاء والزملاء الدراسة

وإلى زميل المذكرة بمثابة أخي " ياسين بوبات "وإلى كل من علمني حرفا ورسم لي طريق العلم والمعرفة أرفع قلمي إلى من توفيهم كلمات والحروف في حقه

حروز براهيم

الإهداء

قال تعالى: (رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (سورة الأحقاف، الآية: 15)

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن العلم قريبا ولم يكن الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها.

أهدي ثمرة جهدي إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر برا وإحسانا ووفاء لهما

إلى أغلى إسم نطقه لساني أمي

إلى نعم المثل ونعم القدوة أبي من وهبني الله وجودهم في حياتي إلى العقد من كانوا عونا وسندا لي في رحلة بحثي

إلى إخوتي وإلى المؤنسات الغاليات أخواتي إلى ابناء إخوتي وأبناء وبنات أخواتي كل بإسمه

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي

إلى جميع أصدقائي أصحاب الرحلة الطويلة إلى أخي ورفيق الخطى " إبراهيم حروز"

بوبات ياسين

قائمة المختصرات:

المختصرات	اللغة العربية
ج.ر.ج.ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ع	عدد
ص	صفحة
مج	مجلد
ط	طبعة

مقدمة

مقدمة

تعد البلدية من الجماعات المحلية التي خول لها القانون القيام ببرامج تنموية محلية وتسعى إلى خدمة المصلحة العامة لسكان البلدية وتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم في جميع المجالات الأساسية، حيث تساهم المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية، وقد سعت الجزائر إلى انتهاج مجموعة من الإصلاحات المالية والإدارية من أجل تحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات الرئيسية للبلدية، غير أنها لم تنجح في تحقيق أهدفها، إذ أنه كان هناك تباين وإختلاف بين البلديات في الجزائر، فبعض البلديات تتميز بالتنمية المحلية عالية، أما البعض الآخر فيتميز بالتنمية المحلية (موارد ضعيفة مثل المساحات الخضراء، السياحة والتسلية)، حيث أصبح مفهوم التنمية المحلية يرتبط بالإدارة المحلية التي تعد وتنظم وتشرف على المخططات البلدية للتنمية في إطار اختصاصاتها، المتعلقة بقانون البلدية على إسناد جملة من المهام للمجلس الشعبي البلدي في عدة المجالات مثل مجال الصحة، ومجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، ومجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز، ... الخ، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته بعض البلديات والإنجازات الإجتماعية والإقتصادية في إطار المخططات البلدية، إلا أنه رغم هذه الإنجازات والصلاحيات التنموية الممنوحة قانونيا إلى البلديات، فقد تعرضت هذه الأخيرة إلى مجموعة من صعوبات حالت دون التطبيق العقلاني للقرار التنموي المحلي، مما ألقى على عاتق الهيئات القائمة على إعداد هذه المخططات مسؤولية إيجاد آليات لمواجهة هذه الصعوبات التغلب عليها.

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتمثل في دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية، باعتبار البلدية النواة الرئيسية التي تساهم في نجاح مختلف مشاريع التنمية المحلية، وذلك بحكم قربها من المواطنين، بالإضافة إلى تنوع القطاعات التي تدخل ضمن صلاحيات المجلس البلدي الشعبي، مثل الصحة، ومجال التربية والحماية الإجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة، ومجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز ... إلخ، باعتبارها مشاريع مكملة للإستثمارات التي تباشرها السلطات العمومية.

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية التي تمثلت في أن هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص دراستنا، فضلا عن محاولة إثراء مكتبة الجامعة بدراسات حديثة حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى أسباب موضوعية التي تمثلت في التعرف على المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية وتلبية إحتياجات المواطنين، وإثارة هذا الموضوع لمسائل قانونية وتنظيمية تتعلق بالناحية النظرية والعملية حول مدى مساهمة المخططات البلدية للتنمية في تعزيز التنمية المحلية.

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

تحديد الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية.

الكشف عن واقع المخططات البلدية للتنمية وإسهاماتها في التنمية المحلية.

الوقوف على أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية المحلية التي تهدف إليها البلدية من خلال المخططات البلدية للتنمية.

ومن الدراسات السابقة المعتمدة في دراستنا نذكر ما يلي:

دراسة خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق –، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011:

الملاحظ أن دراسة خنفري خيضر قد إتسمت بغلبة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات والآراء والحقائق، ثم محاولة تفسيرها وتحليلها، كما اعتمد على المنهج التاريخي، وذلك يتلاءم مع السرد لأهم القوانين المنظمة للجماعات المحلية، ووصف أهم الأدوار التي مرت بها.

وظف الباحث في أهداف المخططات البلدية للتنمية وتعريف التنمية المحلية ومجالاتها ومقوماتها، حيث اتفقت دراسة الباحث مع دراستنا في بعض النقاط والمتمثلة في أهداف المخططات البلدية للتنمية من الناحية المحلية وتعريف التنمية المحلية ومجالاتها الإدارية

ومقوماتها المالية، ولكننا اختلفنا عنه بتوسيع في موضوع الدراسة وتناول المخططات البلدية للتنمية ودورها في التنمية المحلية بشكل أكثر تفصيلا.

دراسة ليلى صوالحي، التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018:

الملاحظ أن دراسة ليلى صوالحي قد إتسمت بغلبة المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الأطر النظرية والمفاهيمية لكل من التخطيط الإستراتيجي، الإدارة المحلية والتنمية المحلية، كما اعتمد على المنهج التاريخي في التعرف على مختلف المراحل التي مر بها ظهور التخطيط الإستراتيجي، وكذا تطور نظام الإدارة المحلية في الجزائر.

وظفت الباحثة في مجالات التنمية المحلية، حيث اتفقت دراسة الباحثة مع دراستنا في المجال السياسي في التنمية المحلية، ولكننا اختلفنا عنها في تناول المعوقات والآليات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية.

دراسة رزيق صباح، المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2022/2021:

الملاحظ أن دراسة رزيق صباح قد اتسمت بغلبة الوصفي في عرض الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي في تجميع الأدلة لمخططات البلدية وترتيبها وتصنيفها وعرضها.

لقد وظفت الباحثة حول مراحل إعداد المخططات البلدية للتنمية وتمويلها، ومقومات التنمية المحلية، وكذا المعوقات الداخلية لمخططات البلدية للتنمية، اتفقت هذه دراسة الباحثة مع دراستنا في بعض النقاط في إعداد المخططات البلدية للتنمية على مستوى المحلي وتمويلها، وكذا المقومات البشرية للتنمية المحلية، ولكننا اختلفنا عنها في عرض عناصر الموضوع، بالإضافة إلى تطرقنا إلى معوقات المخططات البلدية للتنمية وآليات تعزيزها من أجل تحقيق التنمية.

تجدر الإشارة إلى أن الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه المذكرة، وتتمثل في قلة الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع المخططات البلدية للتنمية ودورها في التنمية المحلية من الناحية القانونية، فضلا عن كثرة القوانين والمراسيم المتعلقة بها، وعدم وجود القانون ينظم المخططات البلدية للتنمية، أما الصعوبة حقيقية فهي تناول أهم العناصر الأساسية لموضوع الدراسة.

سنحاول في هذه الدراسة، الإجابة على الإشكالية المتمثلة فيما يلي: **كيف تساهم المخططات البلدية في دفع عجلة التنمية المحلية؟**

وتندرج ضمن هاته الإشكالية عدة تساؤلات من بينها ما يلي:

ما هو المقصود بالمخططات البلدية للتنمية؟

فيما تتمثل التنمية المحلية؟

ما أهم معوقات المخططات البلدية لتنمية المحلية؟

ما هي الآليات التي استحدثها المشرع الجزائري في تعزيز المخططات البلدية للتنمية من أجل دعم التنمية المحلية؟

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في عرض مختلف عناصر الموضوع وتنظيمها.

للإجابة على الإشكالية التي طرحت، وللإلمام بجوانب الموضوع، قمنا بتقسيم الموضوع إلى فصلين، ويشتمل كل فصل على مبحثين، ويتضمن كل مبحثين ثلاث مطالب، حيث تمثل الفصل الأول في الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية، وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى المخططات البلدية للتنمية، أما المبحث الثاني تناولنا فيه التنمية المحلية.

بينما تمثل الفصل الثاني في واقع المخططات البلدية للتنمية وإسهاماتها في التنمية المحلية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى معوقات المخططات البلدية للتنمية، أما في المبحث الثاني تناولنا أليات تعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية

تعد البلدية من الهيئات المخولة لتسيير الشؤون المحلية من خلال الصلاحيات والمسؤوليات والإختصاصات التي منحها المشرع الجزائري لها بموجب القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، وذلك بهدف النهوض بالتنمية المحلية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف عهد إليها القانون رقم 11-10 بمجموعة من الأدوات التي تساعد في التنمية المحلية من بينها المخططات البلدية للتنمية، وتعد هذه المخططات عبارة عن برامج وخطط عمومية شاملة سنوية يعدها وينفذها ويشرف عليها المجلس الشعبي البلدي في إطار اختصاصاته وصلاحياته المخولة له في إطار المخطط الوطني، حيث يتم تمويل هذه البرامج والخطط من خلال موارد البلدية بشكل أساسي، بالإضافة إلى تمويل خارجي في حالة عجزها عن تلبية حاجاتها وبرامج تنموية، ويتم فرض مجموعة من المراحل التي يجب على البلدية إتباعها في هذه المخططات من أجل ضمان نجاح هذه المخططات في تحقيق الهدف التي وضعت من أجله.

المبحث الأول: المخططات البلدية للتنمية

تعتبر المخططات البلدية للتنمية من أهم الأدوات التي منحها المشرع الجزائري إلى الجماعات المحلية سواء البلدية أو الولاية من أجل تحقيق هدفها الأساسي التي تسعى إليها، والذي يتجسد في تنفيذ المشاريع التنموية التي تلبي احتياجات مواطنيها.

وسنخصص هذا المبحث الأول وذلك من خلال النقاط التالية : مفهوم المخططات البلدية للتنمية (مطلب أول)، ركائز المخططات البلدية للتنمية (مطلب ثاني) مجالات المخططات البلدية للتنمية وتمويلها (مطلب ثالث) وهذا كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم المخططات البلدية للتنمية

إن المخططات البلدية للتنمية تعبر عن مجموعة من الخطط والبرامج التنموية التي تعتمدها البلدية في إطار مهامها، وتشمل المشاريع التنموية تساهم في تحسين مستوى المعيشي للمواطنين وتعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الفرع الأول: تعريف المخططات البلدية للتنمية

تعددت تعاريفها بين الباحثين والأساتذة الأكاديميين في مجال القانون، فقد عرفها البعض بأنها عبارة عن برامج عمل تقررها السلطات المختصة وتحدد مدتها وكيفية تمويلها في إطار المخطط الوطني، حيث تكلف كل بلدية بإعداد واعتماد مشاريعها التنموية وترفعها للولاية، كما تعد المخططات البلدية للتنمية من الإختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي التي تركز على القطاعات الأساسية للمواطنين التي تمس حياتهم اليومية كالمياه والتطهير والنقل وغيرها.[1]

كما يعرفها البعض الآخر بأنها برنامج عمومي للتجهيز في شكل مخطط شامل للتنمية في البلدية يتم تجسيده على مراحل متعددة، يخضع لرخصة برامج شاملة حسب الولاية يبلغها الوزير

[1] ليندة أونيسي، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016، ص 229.

المكلف بالميزانية بعد استشارة الوزير المكلف بالجماعات المحلية، حيث يجسد اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية. [1]

وقد نصت العديد من القوانين الجزائرية المتعلقة بالجماعات المحلية على مخططات البلدية للتنمية، حيث أن معظمها لم تعطي تعريفا واضحا وشاملا لهذه المخططات، بل ركزت على كيفية تسييرها وتنفيذها، ويمكن إعطاء بعض تعاريف المخططات البلدية للتنمية حسب القوانين الجزائرية فيما يلي:

أولا: المرسوم رقم 73-136: تم استحداث هذا المخطط بموجب المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 الذي يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية، وذلك قصد خلق التوازن في مستوى التنمية على مستوى كل البلديات، نظرا لما خلفه الاستعمار الفرنسي من عدم التوازن في التنمية بين بلديات الشمال وبلديات الجنوب، الأمر الذي جعل الجزائر تفكر في كيفية لتحقيق التنمية الشاملة والعادلة بين كل البلديات، وذلك بغض النظر عن موقع هذه البلديات جغرافيا قصد تحقيق العدالة في توزيع الثروة الجزائرية. [2]

وقد اعتبر المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 المخطط البلدي للتنمية برنامج أعمال قصير المدى تقرره السلطات المختصة في إطار استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني. [3]

ثانيا: قانون التخطيط لسنة 1988: كما اعتبر قانون التخطيط لسنة 1988 المخطط البلدي للتنمية بأنه مخطط متوسط الأمد تتم المصادقة عليه طبقا للتشريع المعمول به في إطار توجه المخطط الوطني، بحيث تمارس الجماعات المحلية صلاحياتها في ميدان التنمية الخاصة بها،

---

[1] غرايسة خالد، سرير عبد الله رابح، **دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة مدارات سياسية، مج 06، ع 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 37.

[2] سعيود زهرة، **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر**، مجلة بحوث، ع 11، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2017، ص 219.

[3] عبايدية سارة، **المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية (قراءة في النصوص)**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مج 06، ع 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018، ص 115.

حيث أن هذه المخططات التنموية جاءت في إطار سياسة التوازن الجهوي قصد إعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة. [1]

ثالثا : قانون رقم 11-10: من خلال استقراء لنصوص هذا القانون وبالأخص المادة 107 منه يمكن إعطاء تعريف شامل لمخططات البلدية للتنمية فيما يلي: المخططات البلدية للتنمية هي برامج السنوية والمتعددة السنوات التي يعدها المجلس الشعبي البلدي والموافقة لمدة عهدته، والمصادق عليها من طرفه ويسهر على تنفيذها، تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات التوجيهية القطاعية[2]، وباختصار حسب هذه المادة فإن المخطط البلدي للتنمية هو مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد أخذا بعين الإعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية[3].

يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن خطط وبرامج تندرج ضمن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي (إعدادها، والمصادقة عليها، وتنفيذها)، يمتد أجلها بين المدى القصير إلى المدى الطويل (من سنة إلى أكثر من 5 سنوات)، تكون في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، قصد إعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة.

الفرع الثاني: أهمية المخططات البلدية للتنمية وأهدافها

تتجلى أهمية المخططات البلدية للتنمية في تعزيزها للتنمية في القطاعات والمجالات الأساسية للمواطنين، حيث تهدف إلى تلبية احتياجات ورغبات المجتمع المحلي.

---

[1] عبايدية سارة، مرجع سابق، ص 115.

[2] **قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية**، ج.ر.ج.ج، ع 37، الصادرة بتاريخ 3 يوليو سنة 2011، ص 17.

[3] شهرزاد مناصر، **محاضرات في مقياس الإدارة المحلية**، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2020/2019، ص ص 46-47.

أولا: أهمية المخططات البلدية:

تكمن أهمية المخطط البلدي للتنمية في كونه الأداة لبلورة المشاريع والبرامج على المستوى الإقليمي البلدي، حيث يمس مختلف الجوانب منها الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية للمواطنين، ومراعاة أولوياتهم التنموية [1]، كما يساعد على كشف الموارد والفرص الإستثمارية في حدود إقليم معين، وكذا يسمح باستغلال جميع إمكانات الطبيعية والبشرية وتوظيفها لخدمة التنمية المحلية، كما يعد التخطيط الإقليمي هو صورة لتطبيق اللامركزية في التخطيط تسمح بإنشاء مؤسسات قريبة من المواطن ومشكلاته، وبالتالي تحويلها إلى خطط قومية وبرامج تنموية تلبي إحتياجات ورغبات المواطنين، كما يسمح تطبيقه بتحقيق توازن بين أقاليم الدولة، وضمان توزيع عادل للموارد والمشاريع بين الأقاليم المختلفة، ويعمل أيضا على تحقيق التنسيق التام والموازنة القطاعية بين النشاطات الإقتصادية أو البشرية في الإقليم لضمان أفضل مصلحة إقليمية. [2]

يساهم التخطيط المحلي في تحقيق المشاركة الفعلية أو الديمقراطية السليمة، من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي، نظرا لعدم وجود نموذج لعينة أو مقاربة محددة تصلح لجميع المناطق والأقاليم لإعداد برامجها وخططها، وهذا يسمح من تمكين رأس المال المحلي والشراكة في صنع القرار، ووضع الخطط وتصميم البرامج ومتابعتها، حيث يعبر التخطيط المحلي عن تشجيع المبادرة المحلية، وإشراك جميع الفواعل المحلية، وتجسيد التنمية. [3]

ثانيا: أهداف المخططات البلدية للتنمية:

تسعى المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

1. من وجهة النظر المركزية: تتمثل في الأهداف التالية:

---

[1] وهيبة خبيزي، **المخططات البلدية للتنمية: إطار لامركزي ضيق وتدبير مركزي شامل**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج 07، ع 01، جامعة الجزائر 1، الجزائر، جوان 2019، ص 113.

[2] العاني محمد الجاسم شعبان، **التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 51.

[3] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدولة النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون تاريخ، ص 238.

الأهداف القصيرة المدى: تشمل القضاء على الزحف الريفي، وتسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، ومحاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الإعتمادات والعراقيل الناجمة عنها.

الأهداف المتوسطة المدى: تشمل محو الإختلال الجهوي بين البلديات، وتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة (التي تعاني من نقص الهياكل الإقتصادية والتجهيزات الجماعية).

الأهداف الطويلة المدى: تشمل تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي، ودمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.[1]

2. وجهة النظر المحلية: تسعى السلطات المحلية إلى تحقيق الأهداف التالية:

مواصلة سياسة فك العزلة عن المناطق النائية؛

تحسين مستوى الإستجابة الإجتماعية خاصة في مجال السكن، التعليم والمرافق الصحية؛

لتحقيق هذه الأهداف يطالب المسؤولون المحليون بالموارد والإمكانيات الضرورية فالإعانات التي تمنحها الدولة ليست هبة وإنما مقابل للأعباء التي تتحملها الجماعات المحلية عند تأديتها مهام المرفق العمومي لتحقيق الصالح العام. [2]

المطلب الثاني: ركائز المخططات البلدية للتنمية

تخضع المخططات البلدية للتنمية بموجب القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية إلى مجموعة من المبادئ والمراحل التي يجب على البلدية إتباعها عند إعداد هذه المخططات.

الفرع الأول: مبادئ المخططات البلدية للتنمية

تتمثل مبادئ المخططات البلدية للتنمية فيما يلي:

---

[1] حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله، **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية أولف)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020/2019، ص 5.

[2] خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص ص 124-125.

أولا: مبدأ لامركزية التخطيط: يعني أن البلدية باعتبارها الخلية القاعدية للدولة تقوم بتخطيط مشاريعها التنموية، إذ أنها أقرب مؤسسة من المواطن بالتنسيق مع مؤسسات الوصاية، فمبدأ لامركزية يعني ترك الحرية للجماعة الإقليمية في المبادرة بمشاريعها التنموية مع الأخذ بعين الإعتبار المخطط الوطني وتوجهات السياسة العامة للتنمية. [1]

ثانيا: مبدأ المشاركة الشعبية: يقوم هذا المبدأ على مشاركة سكان البلدية في إعداد المخطط البلدي للتنمية، لحل ومواجهة المشاكل المختلفة التي يعانون منهم من خلال مشاورتهم عن طريق ممثليهم المنتخبين أو جمعيات الأحياء ... الخ، وتكمن أهمية هذا المبدأ في:

تعمل المشاركة الشعبية على تحسين نوعية الخطط التنموية ومحتواها وأهدافها تماشيا مع احتياجاتهم وطموحاتهم، مما يسهل عمليات تنفيذها.

تعمل المشاركة الشعبية على تهيئة الرأي العام وتكريس مسؤولية المواطن وحريته، حيث تؤكد المشاركة الشعبية حرية الأفراد في عرض مشاكلهم وإقتراح الحلول المناسبة لها. [2]

ثالثا : مبدأ إلزامية شمولية التخطيط: يقصد بهذا المبدأ هو أن جميع البلديات ملزمة بإعداد مخططاتها التنموية كل سنة، سعيا في تحقيق التوازن الجهوي وفقا لإمكانات كل بلدية، فالمخططات البلدية هي مخططات عامة تقوم بها جميع البلديات على مستوى الوطن، أما شمولية التخطيط فيعني أن المخططات التنموية يجب أن تكون شاملة لكافة متغيرات التنمية على مستوى البلدية المعنية.

رابعا: مبدأ إستقلالية التخطيط والتنفيذ: حسب المادة 107 من قانون البلدية 11-10 فإن البلدية تعد مخططها التنموي وتسهر على تنفيذه في إطار مخطط الولاية، وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، فالبلدية تتمتع هنا بهامش الإستقلالية من خلال مبادرتها بإعداد المخططات التنموية،

---

[1] وهيبة خبيزي، **المرجع السابق**، ص 113.

[2] فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016، ص ص 72-73.

وحرية كاملة في التدخل حسب قدراتها وإمكاناتها، بحيث لا سلطان للوصاية عليها، ويبقى دور هذه الأخيرة مقتصرا على الرقابة البعدية وفي الجانب المتعلق بالمشروعية لا الملائمة. [1]

الفرع الثاني: مراحل المخططات البلدية للتنمية وأنواعها

بينت القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية المراحل التي يجب اتباعها في إعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، كما حددت أنواع هذه المخططات.

أولا: مراحل المخططات البلدية للتنمية:

يمر المخطط البلدي للتنمية بمرحلتين أساسيتين وهما:

أ. مرحلة إعداد المخطط البلدي للتنمية:

يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية على مستويين وهما:

إعداد المخطط البلدي للتنمية على المستوى المحلي: يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية وفقا لمجموعة من المراحل المتسلسلة، والتي تكون على ثلاث (03) مستويات وهي:

على مستوى البلدية: يبادر المجلس الشعبي البلدي بالبدء في عملية تحضير المخطط البلدي للتنمية المتخذ أثناء مداولته بعد تحديد احتياجات البلدية في نهاية كل سنة. لتنفيذه في إطار السنة المقبلة، وفق عمليات التجهيز والإستثمار ضمن قطاعات معينة، وكذا تشكيل فريق التخطيط لتنظيم لقاءات تشاورية التي تخدم تحضير المخطط على أساس تشاركي، ثم يتم الإنطلاق في تنظيم اجتماع تأطيري يضم المجلس البلدي ومكتب الدراسات وأعضاء اللجان المؤقتة، حيث يتم التشخيص الدقيق لمختلف إمكانيات ذلك الإقليم، وفرز تقني لهذه المشاريع للتأكد من أنها ممكنة الإنجاز من الناحية العملية، بعدها يتم إرسال تلك المقترحات والتي تكون في شكل بطاقات فنية تحوي ذكر طبيعة المشروع وموقعه، والتقسيم المالي له إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية للحصول على ظرف مالي. [2]

---

[1] عادل انزارن، انتصار عريوات، **دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع 06، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2018، ص 64.

[2] وهيبة خبيزي، **المرجع السابق**، ص ص 114-115.

على مستوى الدائرة: تجمع البطاقات التقنية لكل مشروع وترسل إلى الدائرة، أين تقوم اللجنة القطاعية بدراسة اقتراحات البلدية وإدخال التعديلات اللازمة عليها إن استلزم الأمر ذلك، وتتكون اللجنة القطاعية من ممثلي الدائرة، الكاتب العام المكلف بالمخططات، وممثلي البلدية، وممثلي الولاية.

على مستوى الولاية: يسفر اجتماع اللجنة القطاعية عن إعداد بطاقة تقنية لكل مشروع، ترسل إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية في الولاية، والتي تقوم بدورها بدراسة تقنية لمقترحات كل البلديات، وذلك عن طريق توزيعها على المديريات المعنية قبل نهاية السنة المالية، وعليه يقوم مكتب البرامج بفصل العمليات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية عن المخططات القطاعية للتنمية، ثم فصل المشاريع الجديدة عن المشاريع التي في طور الإنجاز، ويراقب أيضا صحة المعلومات المدرجة في البطاقات التقنية، ويتأكد من عدم تسجيل عملية واحدة في سنتين متواليتين أو أكثر. [1]

يعقد المجلس التنفيذي للولاية اجتماعا يرأسه الوالي، ويشارك في الإجتماع كل من الكتابة العامة للولاية، ممثلي مديريات الولاية، ممثلي الدوائر والبلديات، ويتم النظر في مقترحات البلدية ومناقشة مضمونها حسب برنامج الولاية، وتتأكد من مدى مراقبتها لإحتياجات المواطنين ومراقبة معلومات البطاقات التقنية، ويمكن عند الضرورة تعديل المبالغ المالية المقترحة. [2]

إعداد المخطط البلدي للتنمية على المستوى المركزي: وفي هذا المستوى يتم إعداد المخطط البلدي للتنمية وفقا لمجموعة من الإجراءات والمتمثلة في:

إصدار تصريح البرنامج النهائي: ترسل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية مقترحات البلدية إلى المديرية العامة للميزانية، حيث يعقد اجتماع لجنة التحكيم مرة كل سنة، ويرأس هذه اللجنة رئيس

---

[1] محمد البرج، **النظام القانوني للمخطط البلدي للتنمية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج 09، ع 01، جانفي 2023،ص 164.

[2] رزيق صباح، **المخططات البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2021-2022، ص 52.

الحكومة، ويحضرها ممثلون عن وزارة الداخلية ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وبعض رؤساء الدوائر، ثم يتم مناقشة المشاريع المقترحة للمخطط البلدي للتنمية، وتخصص رخص البرامج للمشاريع الجديدة واعتمادات الدفع للمشاريع في مرحلة الإنجاز، ويخصص لكل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة، والتي هي عبارة عن اعتمادات مالية تقدم بموجب قانون المالية لنفس السنة فيسمى هذا الغلاف " مقرر البرنامج "، الذي يرسل إلى كل ولاية، ويضم العمليات ذات الأولوية[1].

إعداد مدونة الولاية: بعد الحصول على تصريح البرنامج النهائي، تجتمع مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية مع ممثلي البلديات لإعادة التحكيم، وذلك بتكييف مقررات البرامج مع المقترحات الأولية لكل بلدية، ومن ثم إعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة والمقسمة حسب الأبواب والبلديات، وترسل نسختان من كل مدونة إلى المديرية العامة للميزانية والوزارة المعنية بالمشروع.

إعداد مقرر التسجيل: تقوم مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بإعداد مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية، ويضم المشاريع التي ترتب حسب الأبواب والسقف المالي للبلدية، ويسمى بتصريح البرامج، وتحضر منه ستة (06) نسخ توزع على: البلدية، القابض البلدي، الدائرة، خزينة الولاية، مديرية الإدارة المحلية، مديرية الضرائب.

تسجيل المشاريع: تعمل البلدية على تسجيل المشاريع في بطاقة فنية بصفة دقيقة ترسلها إلى الولاية لغرض المعاينة من قبل مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي الخاص بالولاية، وبعد المصادقة على مقرر التسجيل تكون المشاريع مسجلة، وبالتالي فالمخطط البلدي للتنمية يكون معدا وقابلا للتنفيذ. [2]

ب. مرحلة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية:

تقيد العمليات المعتمدة في إطار المخطط البلدي للتنمية بحيث تقيد في الجدول البلدي للتجهيز والإستثمار، لتبلغ بعدها للوالي بعد مصادقة رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب

[1] رزيق صباح، **المرجع السابق**، ص 52.

[2] قطاط محمد الصغير، **دور المجالس المحلية في التنمية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017-2018، ص ص 48-49.

المنفذ للبلدية، ليبلغ مقرر تسجيل العمليات من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رئيس الدائرة، ليعقد بدوره جلسة مداولة لأعضاء المجلس لإعلامهم بالمشاريع المقررة لهذه السنة، للموافقة عليها وادراجها ضمن مدونة مخطط البلدية للتنمية وتحديد كيفية التنفيذ، وعادة ما يكون التنفيذ عن طريق صفقة أشغال عامة يتولاها مكتب التجهيز بالبلدية وفقا لقانون الصفقات العمومية، ثم يصادق عليها من طرف مصالح الدائرة، ليقوم بعدها رئيس المجلس الشعبي البلدي إعطاء الضوء الأخضر لبدء المشروع ودخوله حيز التنفيذ، بعد التأكد من سلامة الإنجاز بالنسبة للمشروع ترفع التحفظات وتسلم شهادة المطابقة على أساس بطاقة الإقفال النهائي للمشروع، ليكون بذلك المشروع قد استوفى الأهداف التي وضع من أجلها عند بداية الإنجاز، ويكون مستغلا من طرف مواطني البلدية. [1]

ثانيا: أنواع المخططات البلدية للتنمية:

تتمثل أنواع المخططات البلدية للتنمية في:

المخطط البلدي للتنمية العادية: يعد كل سنة بالطريقة العادية، وفقا للنظام المعمول به منذ إنشاء المخططات البلدية للتنمية.

المخطط البلدي للتنمية التكميلي: الغرض منها الحصول على الموارد المالية التكميلية من ميزانية الدولة التي تخصص جزء منها إلى برامج المخططات البلدية للتنمية.

المخطط البلدي الإستعجالي: يكون في الحالات الإستثنائية أو الخاصة، ويكون لها شكل الإستعجال.

المخطط البلدي في إطار برنامج للإنعاش الإقتصادي: يخص برامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي جاء به رئيس الجمهورية سنة 2001. [2]

كما هناك أنواع أخرى للمخططات البلدية للتنمية وهي كالتالي:

[1] عبابدية سارة، **المرجع السابق**، ص 117.

[2] سعيود زهرة، **المرجع السابق**، ص 223.

المخطط الوطني للتنمية: هو مخطط عام وشامل لتنمية وطنية لا يتطرق إلى التفاصيل المتعلقة بخصوصيات ومتطلبات كل منطقة من الوطن، على عكس المخطط البلدي للتنمية فهو مكمل ومفصل للتنمية المحلية على مستوى البلدية، إضافة إلى أنه يفصل الخطوط العريضة للمخطط الوطني للتنمية ويكمله يراعي خصوصيات كل منطقة.

المخطط القطاعي للتنمية: يسجله وينفذه الوالي، الاعتمادات المخصصة لا تسجل بكاملها عند نهاية السنة المالية نظرا لكبر هذه المشاريع المتعددة السنوات، وغالبا ما تتجاوز هذه المشاريع مدة إنجازها للتنمية يسجل باسم الوالي وينفذه رئيس المجلس الشعبي البلدي، اعتمادات الدفع تستهلك قبل نهاية السنة المالية، وكذلك إنجاز هذه المشاريع عادة يكون قبل نهاية السنة المالية[1].

المطلب الثالث: مجالات المخططات البلدية للتنمية وتمويلها

نصت القانون رقم 11-10 على بعض المجالات الرئيسية التي يجب على البلدية التركيز عليها في مخططاتها التنموية، نظرا لأهميتها بالنسبة للمواطنين، كما حدد إجراءات تمويل هذه المخططات ومصادر تمويلها.

الفرع الأول: مجالات المخططات البلدية للتنمية

تنقسم مجالات المخططات البلدية للتنمية إلى:

أولا : مجال ميدان التهيئة والتنمية:

يعد اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، كما يقوم بإعداد برامج سنوية ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، ويشارك هذا المجلس في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها.

يسهر المجلس الشعبي البلدي على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء، ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية، ويبادر بكل عملية وإجراء من شأنه التحفيز وبعث

[1] السعيد حميزي، **دور المخطط البلدي للتنمية في تطوير البلدية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022، ص 11.

تنمية نشاطات إقتصادية، وكذلك تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الإستغلال الأفضل لهما. [1]

مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

البلدية مكلفة بحماية التراث العمراني والتاريخي، والمواقع التي لها قيمة طبيعية وأثرية أو جمالية، والمحافظة على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية، وعلى وعائها العقاري وأملاكها العقارية التابعة للأملاك للدولة، كما تبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لإختصاصها المتعلقة بتسييرها وصيانتها، وكذا تهيئة المساحات الموجهة لإحتواء الأنشطة الإقتصادية أو التجارية أو الخدمات.

تعمل أيضا على صيانة وتزويد شبكة طرقاتها التابعة لها بإشارات المرور، ووضع شروط تحفيزية للترقية العقارية، وتساهم في ترقية برامج السكن، وتهدف إلى حماية وصيانة أو ترميم المباني أو الأحياء كل جمعية سكان تحقق هذا الغرض، بالإضافة إلى مساهمة والعمل على ضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة، وصيانة المساجد والمدارس القرآنية على مستوى إقليمها، وكذا تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري، وصيانة أماكن الترفيه والتسلية والشواطئ. [2]

ثانيا: مجال نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الإجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

ينقسم هذا المجال إلى عدة مجالات والمتمثلة في:

مجال الرياضة والشباب: نظرا للدور الذي تلعبه الرياضة في ملأ وقت فراغ الشباب لاسيما من هم في سن المراهقة، بالإضافة إلى إبعادهم عن الآفات الإجتماعية، وزيادة على خلق الشعور

[1] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية، **المصدر السابق**، ص 17.

[2] فريجات إسماعيل، **النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 12، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جانفي 2016، ص 215.

بالراحة النفسية نتيجة لإفراغ الطاقة السلبية من الجسم من خلال ممارسة الرياضة، كما تلزم البلدية على المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضة والثقافية والتسلية، وذلك بمساعدة من الدولة التي تقدم لها الإعانات المالية، بالإضافة إلى تقديم البلدية مساعدتها للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

مجال السياحة: على البلدية اتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية، وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها. [1]

مجال التربية والتعليم: فتبادر البلدية من خلال مخططها التنموي بإتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي، ويعمل على ترقيته، وتقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وإعادة إصلاح المدارس والقيام بالأشغال الكبرى في هذا المجال، وكذلك عن طريق تجديد التجهيزات المدرسية. [2]

مجال الإجتماعي والثقافي: حيث أشارت المادة 122 من قانون البلدية الجزائري إلى أن البلدية تبادر بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الإجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة والشغل والسكن، كما تعمل البلدية على المبادرة للتنشيط الثقافي على مستوى البلدية ودعم البرامج الثقافية، وأيضا في إطار الصحة تتكفل المخططات البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها وهذا للمقاييس الوطنية، وتقوم بإنجاز مختلف المراكز الثقافية عبر إقليمها من مكاتب بلدية، ومسارح، ومراكز الثقافة. [3]

ثالثا : مجال النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على إحترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولاسيما في مجالات:

توزيع المياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة ومعالجتها.

---

[1] سعيود زهرة، **المرجع السابق**، ص ص 225-226.

[2] حفصي إبراهيم، عبد الجليل عبد الله، **المرجع السابق**، ص 6.

[3] عادل انزارن، انتصار عريوات، **المرجع السابق**، ص 67.

جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، ومكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.

الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، وصيانة طرقات البلدية.

إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

تتكفل البلدية في مجال تحسين الإطار المعيشي للمواطن، وفي حدود إمكانياتها وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، بتهيئة المساحات الخضراء، ووضع العتاد الحضري تساهم في صيانة فضاءات الترفيه والشواطئ. [1]

الفرع الثاني: تمويل المخططات البلدية للتنمية

يعد تمويل المخططات البلدية للتنمية من أهم العناصر الضرورية لنجاحها، حيث يشكل التمويل العائق الأكبر بالنسبة للمشاريع التنموية التي تقوم بها البلدية.

أولا : إجراءات تمويله: يمر تمويل المخططات البلدية للتنمية بمجموعة من المراحل والمتمثلة في:

مباشرة بعد الحصول على تصريح البرنامج النهائي تعمل الولاية على توزيع الغلاف وفقا للبلديات والأبواب، ويخصص لكل مشروع غلاف مالي يظهر في مقرر التسجيل ضمن الباب المعني، ويوزع ذلك الغلاف وفقا لإعتمادات دفع سنوية، وتقسم هذه الأخيرة إلى أقساط حسب ما يسمح التوزيع باستهلاك تصريح البرنامج عبر شرائح.

ترسل الإعتمادات عن طريق مقرر الإعتماد المالي الذي يفتح في إطار نشاط السنة الجارية، مرفوقا بالملحق الذي يوضح المبالغ المخصصة لكل فصل، وترسل نسخة من هذه المقررات إلى القابض ليمول بعد ذلك المخطط البلدي للتنمية. [2]

ثانيا: مصادر تمويل المخططات البلدية:

تتمثل هذه المصادر فيما يلي:

---

[1] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية، **المصدر السابق**، ص 19.

[2] رزيق صباح، **المرجع السابق**، ص 58.

التمويل مباشر من الموارد الخاصة بالبلدية لاسيما عن طريق الإقتطاع من نفقات التجهيز والإستثمار طبقا لأحكام المادة 246 من القانون البلدية.

التمويل من الموارد الخاصة بالولاية.

التمويل تحت شكل مساعدات مؤقتة أو نهائية من الصندوق البلدي للتضامن بعنوان تدخلاته في مجال التجهيز والإستثمار.

التمويل المقيد لفائدة البلديات والمسيرة ماليا من طرف البنك الجزائري للتنمية.

التمويل تحت شكل مساعدات مؤقتة من طرف الخزينة أو أية مؤسسة عمومية للقرض ومخصصة للمصالح والمقاولات والهيئات العمومية للبلدية. [1]

وقد حددت المادة 170 من القانون رقم 11-10 مصادر تمويل البلدية، حيث نصت على أنه:

" تتكون الموارد الميزانية والمالية للبلدية بصفة خاصة، مما يأتي:

حصيلة الجباية.

مداخيل ممتلكاتها.

مداخيل أملاك البلدية.

الإعانات والمخصصات.

ناتج الهبات والوصايا.

القروض.

ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية.

ناتج حق الإمتياز للفضاءات العمومية، بما فيها الفضاءات الإشهارية.

الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

[1] يعقوب نجاة، **المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية (حالة بلدية ميلة)**، مذكرة ماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019، ص 4.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم ".[1]

ومن خلال هذه المادة يمكن تقسيم موارد البلدية إلى موارد ذاتية للجماعات المحلية تتمثل في مداخيل الممتلكات والجباية المحلية، أما مداخيل البلدية فهي نواتج الكراء، وامتيازات المرافق العامة كالأسواق والمذابح والمحلات التجارية، ... الخ، أما الجباية المحلية فتعد أهم موارد للجماعات المحلية إذ تغطي بنسبة نضاهي 90% منها، وقد حدد قانون الضرائب وصنف الضرائب والرسوم العائدة كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، أما الموارد الخارجية فتتمثل في الإقتراض وإعانات الدولة.[2]

[1] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية، **المصدر السابق**، ص 23.

[2] السعيد حميزي، **المرجع السابق**، ص 37.

المبحث الثاني: التنمية المحلية

التنمية المحلية تقوم بها الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) في إطار المخطط الوطني، بهدف تحقيق التنمية على المستوى المحلي في مختلف المجالات المنصوص عليها في قانون الجماعات المحلية.

وسنخصص هذا المبحث الأول وذلك من خلال النقاط التالية : تعريف التنمية المحلية وخصائصها (مطلب أول)، أهمية التنمية المحلية وأهدافها (مطلب ثاني) مجالات التنمية المحلية ووسائلها (مطلب ثالث) وهذا كالآتي:

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وخصائصها

التنمية المحلية مفهوم يشير إلى مدى نجاح الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) في إستغلال وتسيير مواردها ووسائلها وحسن التخطيط والإعداد في برامجها ومشاريعها التنموية من أجل تحسين القطاعات المحلية الهامة للمواطنين.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

تعددت تعاريفها بين الباحثين والأساتذة الأكاديميين في مجال القانون، فقد عرفها البعض بأنها هي استخدام عام للوسائل وإتباع الطرق وتعبئة المجهودات العامة والخاصة بغية التوصل إلى رفع من المستويات المادية والمعنوية للمجتمعات المحلية والوطنية. [1]

وعرفت التنمية المحلية أيضا بأنها مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية وغيرها. [2]

---

[1] عفان يونس، **محاضرات في المالية المحلية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2023/2022، ص 20.

[2] بوساق كريمة، مطالي ليلى، **صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، اليوم الدراسي حول إصلاح المالية المحلية: مشاكلها وتحدياتها وأفاقها، جامعة بومرداس، بومرداس، يوم 30 أفريل 2018، ص 3.

وقد عرفها البعض بأنها هي الإرتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالإحتياجات الأساسية للفقراء، والحفاظ على الموارد البيئية، ودعم أنظمة الحياة على المستوى المحلي، وفي الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الإقتصادية والبيئية عند وضع القرار. [1]

كما عرفها البعض الآخر أنها عملية تطوير وتنمية قدرات وإمكانيات المجتمع المحلي بواسطة الدعم الفني والمالي الحكومي بهدف التعاون مع المواطنين من أجل تحقيق العمل التنموي إلى الداخل. [2]

بينما عرفها الآخرون بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من أجل تحسين نوعية حياة سكانها. [3]

يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية تستخدم الوسائل والطرق العامة، وتعبئة المجهودات العامة والخاصة، تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى نموه في العديد من القطاعات المحلية المؤسسية والتعليمية وغيرها.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية

تتمثل خصائص التنمية المحلية فيما يلي:

شمولية أهداف التنمية: لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وإنما أيضا بالحفاظ على التوازن البيئي.

اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي: وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية

[1] فوزي محيريق بن الجيلاني، **مدخل لإقتصاد المؤسسة**، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020، ص 97.

[2] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، مصر، 2011، ص 22.

[3] خنفري خيضر، **المرجع السابق**، ص 17.

والإستمرارية لإحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

القدرة على تجاوز المعوقات وتضيق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة: من خلال كون التنمية المحلية تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية. [1]

التنمية عملية مستمرة: إن عمليات التطور والنمو عمليات ذات طبيعة متصلة ومستمرة كونها ترتبط بعمليات التغير المطلوب مواكبتها في المجتمع، وعلى ذلك فإن عملية التنمية عملية مستمرة، لأنها عملية معقدة تتطلب فترة طويلة من الزمن لتحقيقها خاصة في حالة اتساع نطاقها، وشمولها لمواكبة حركة التغير المستمرة.

التنمية عملية مخططة: إن الهدف من التنمية هو تحقيق الحياة الأفضل للأفراد، وبما أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يأتي بشكل عشوائي أو تلقائي، لذلك لابد من استخدام التخطيط كأسلوب علمي منظم لتحقيقها.

التنمية مسؤولية إدارية: إن تحقيق التنمية يتطلب بالضرورة وجود أجهزة إدارية ذات كفاءة لتحقيقها، وعلى ذلك فإن عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة. [2]

المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية وأهدافها

التنمية المحلية هي الهدف الرئيسي التي تسعى المجالس الشعبية البلدية لتحقيقه من خلال مجموعة من المخططات البلدية للتنمية، والتي تدخل ضمن السياسة العامة للتنمية وضمن الخطة القومية للتنمية الشاملة للبلاد.

---

[1] فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016، ص 57.

[2] حسن علي معتوق، **برامج التنمية الإدارية وأثرها على فاعلية إتخاذ القرارات**، مكنية المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016، ص 38.

الفرع الأول: أهمية التنمية المحلية

تتجلى أهمية التنمية المحلية فيما يلي:

التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة، والمشاركة لا تعتمد فقط في التنمية الشاملة على الأفراد والجماعات والمؤسسات، بل تتعداها إلى مشاركة الأقاليم المحلية أو الجماعات المحلية، فالتنمية المحلية تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في التنمية المحلية.

تساهم برامج التنمية المحلية في استغلال الموارد المحلية المتاحة، كما تعمل الجماعات المحلية كحاضنات أعمال في ترقية الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يساعد على معالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

برامج التنمية المحلية تمهد للبرامج المسطرة على المستوى الوطني، بمعنى أن ما تم تنفيذه على المستوى المحلي يرفع الكثير من الأعباء التي تقع على كاهل الدولة خاصة إذا كانت مواردها لا تكفي لذلك.[1]

تساهم برامج التنمية المحلية في توفير الوسائل التي تسمح بالمساهمة في برامج التنمية الشاملة، كما أن التنمية المحلية تحقق التكامل بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي، وهذا يجعل المجتمعات المحلية تستفيد من نتائج برامج التنمية.

تسهم التنمية المحلية بشكل فعال من خلال التمهيد لهذه الأخيرة لتفادي العقبات التي تقف أمام تنفيذ البرامج التنموية المسطرة، كما تعد برامج التنمية المحلية هي القاعدة أو وسيلة الإتصال بين الجماعات المحلية ومركز التخطيط.

[1] علوني عمار، **مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مج 17، ع 02، جامعة سطيف 1، جوان 2022، ص ص 673-674.

أن تجارب الجماعات المحلية في التنمية توضح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع احتياجات ومعطيات المجتمع، وهذا يجعل تخطيط التنمية على المستوى الوطني أكثر واقعية، وعليه يصبح قابلا للتنفيذ والإستفادة منه. [1]

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة نصيب الفرد من استهلاك السلع والإستفادة بالخدمات المختلفة مما يعني في النهاية زيادة حجم الإستهلاك النهائي.

عدالة توزيع الدخل قدرة المستطاع عن طريق توفير مبدأ تكافؤ الفرص، وضمان حصول كل مواطن على الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة سواء بالمجان أو بأسعار رمزية.

تغيير هيكل العمالة عن طريق تغيير إطار البنيان الإقتصادي الوطني والتوسع في إقامة المشروعات المختلفة، وتعميم سياسة التدريب والتعليم المهني، مما أسهم بدوره في توفير العمل المناسب لتلك الأعداد الكبيرة من القوى العاملة في البلاد.

إقامة صرح صناعي وطني يوفر احتياجات الأسواق المحلية ويساهم في زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية عن طريق التصدير إلى الأسواق العالمية. [2]

تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان في المجتمع إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية.

تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المحلية.

---

[1] علوني عمار، **التنمية المحلية: الأهداف والسياسات (مقاربة نظرية)**، المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، مج 02، ع 01، جامعة سطيف 1، سطيف، جوان 2019، ص 65.

[2] محمد خميس الزوك، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991، ص ص 51-52.

تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد إذ أن التنمية المحلية تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع، وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بوساطته يمكن تفعيل التنمية المحلية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها. [1]

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية ووسائلها

تلزم الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) في إطار السياسة العامة للتنمية بتحقيق وتعزيز التنمية في عدة مجالات محددة، بموجب قوانينها المتعلقة بالجماعات المحلية، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من توفير مجموعة من المقومات الأساسية.

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

تشمل التنمية المحلية عدة مجالات أساسية من بينها:

أولا: المجال البيئي: يهدف هذا المجال إلى تحقيق عدة الأهداف منها:

حماية الموارد الطبيعة: باعتبارها المصدر الأساس لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء بحماية التربة من التعرية والإستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات التي تؤدي إلى فقدان إنتاجيتها وتخرج من دائرة الأراضي الزراعية.

صيانة الموارد المائية: تشكل النفايات الصناعية والزراعية والمنزلية والضخ المستمر للمياه الجوفية والسحب من الأنهار، عوامل تلويث وإنقاص للإمداد بالمياه المتاحة، وتهدد صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة.

الحد من انبعاث الغازات: يتعين على الدولة اتخاذ المبادرة للحد من انبعاثات الغازات المضرة بالبيئة مثل أكاسيد الكربون، وذلك من أجل حماية أفراد المجتمع من هذه الإنبعاثات.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2014، ص ص 29-30.

حماية المناخ من الإحتباس الحراري: يجب على الجماعات المحلية أن تسعى للحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من أشعة الشمس. [1]

ثانيا: المجال الإقتصادي: فالتنمية المحلية تساعد في البحث عن القطاع أو القطاعات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة، حيث أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الإقتصادي المناسب لها، لتوفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، كما تساعد التنمية المحلية في تحقق البعد الإقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وعن طريق توفير المنتوجات الإقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سوء للإستهلاك المحلي أو للتوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات ومدارس، ... الخ، هذه الهياكل القاعدة تسمح بدمج طالبي العمل، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الإستثمار بهذه المنطقة. [2]

ثالثا: المجال السياسي: تهدف إلى تنمية النظام الساسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، فلا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، هذا الأخير الذي لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم

[1] عثمان سلامة محمد علاوي، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 41، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 2022، ص 595.

[2] غريبي أحمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث للدراسات العليا، مج 04، ع 01، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2010، ص 5.

لتولي السلطة، كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية، ويلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية من خالل المشاركة السياسية.[1]

رابعا: المجال الإداري: ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الإقتصادية. [2]

خامسا: المجال الإجتماعي: هي التغير الحضاري المقصود والمخطط الذي يتناول كل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع المحلي، وكذا كل ما يتصل بالعادات والتقاليد والأنماط والسلوكات التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكبر للطاقات وتنميتها في سبيل رفع المستوى الإجتماعي ونموه لمقابلة الإحتياجات المتزايدة للجماعات والأفراد. [3]

يهتم هذا المجال بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالإهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية، مثل الصحة والتعليم والسكن والضمان الإجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية. وهناك علاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية

[1] ليلى صوالحي، **التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018، ص 124.

[2] خنفري خيضر، **المرجع السابق**، ص 22.

[3] يعقوب نجاة، **المرجع السابق**، ص ص 15-16.

الإجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية دون تغيير إجتماعي، والعكس صحيح أي لا تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية.[1]

الفرع الثاني: مقومات التنمية المحلية

من أهم المقومات التي لابد توفرها من أجل تحقيق التنمية المحلية لأهدافها نذكر ما يلي:

المقومات القانونية: يتطلب التسيير المحلي الفعال إعادة النظر في القوانين الحالية على المستوى المحلي قانون البلدية والولاية، إضافة إلى صياغة برامج مسطرة ومحددة الأهداف للجهات المحلية ومسؤولية التخطيط والتنفيذ، وللدولة دور الرقابة والمحاسبة، وبالتالي فأهم ما يجب مراجعته في هذه القوانين هو توسيع صلاحيات مسؤولي الجماعات المحلية مما يسمح بتحقيق التنمية المحلية والتسيير الفعلي للثروات المحلية. [2]

المقومات الإدارية: يجب أن يكون توزيع سلطة القرار بشكل يضمن فعالية الهيئات ويوسع فرص التنمية، فاللامركزية الإدارية آلية عمل تسمح للتنمية أن تتواجد في الأقاليم الصغيرة والفقيرة بمختلف البرامج والمشاريع وبنوع من الإستقلالية في تسييرها حتى تضمن مساحة أكبر من الكفاءة والخبرة ونجاح أكبر للمشاريع المراد تطبيقها، فسياسات اللامركزية تضمن توسيع فرص التنمية ونجاحها، وهذا من منطلق أن توزيع الموارد ومراقبتها على علاقة وثيقة بطبيعة السلطة وتوزيعها والسلطة المركزية تعمل على تركيز كل مظاهر السلطة يد الحكومات الموجودة في العاصمة، في حين فالنظام اللامركزي تتم فيه صناعة القرار في المستويات الإدارية والمحلية ويمكن أن تنقل إلى التجمعات السكانية المختلفة. [3]

---

[1] عمر قمان، سعد مقص، **أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، مج 06، ع 02، جامعة الجلفة، الجلفة، 2021، ص 150.

[2] غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكريا، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017-2018، ص 32.

[3] ناصر فتحي، **إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة**، أطروحة دكتوراه، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة، 2020-2021، ص 50.

المقومات المالية: يتوقف نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها، دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة، وكذلك لابد من توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة. [1]

المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفل هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب. [2]

[1] خنفري خيضر، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] رزيق صباح، **المرجع السابق**، ص ص 27-28.

خلاصة الفصل الأول:

يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن خطط وبرامج تندرج ضمن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي (إعدادها، والمصادقة عليها، وتنفيذها)، يمتد أجلها بين المدى القصير إلى المدى الطويل (من سنة إلى أكثر من 5 سنوات)، تكون في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، قصد إعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة، ونظرا لأهميتها تخضع إلى عدة مبادئ عند القيام بإعدادها مثل مبدأ المشاركة الشعبية، ومبدأ لامركزية التخطيط، حيث تمر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلة إعداد المخطط البلدي للتنمية، ومرحلة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية، كما قام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية بتحديد مصادر تمويل هذه المخططات وإجراءاتها، ومجالاتها.

أما التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية تستخدم الوسائل والطرق العامة، وتعبئة المجهودات العامة والخاصة، تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي، حيث تساهم في تحقيق النمو في العديد من القطاعات المحلية الرئيسية التي تلبية احتياجات المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من توفر مقومات قانونية ومقومات إدارية ومقومات مالية ومقومات بشرية.

الفصل الثاني: واقع المخططات البلدية للتنمية وإسهاماتها في التنمية المحلية

نص القانون رقم 11-10 على مجموعة من الصلاحيات التي تدخل ضمن اختصاص المجلس البلدي الشعبي، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات في إعداد مخططات البلدية للتنمية في مختلف المجالات الأساسية للمواطنين من أجل تحقيق التنمية المحلية، إلا أن تنفيذ هذه المخططات على أرض الواقع تواجهه عدة المعوقات، والتي من بينها المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية، حيث أن البلديات على مستوى الجزائر تعاني من عدة صعوبات مثل ضعف الموارد المالية أو سوء الإدارة وغيرها من الصعوبات الأخرى، مما يفرض على القائمين على إعداد المخططات البلدية للتنمية مراعاة هذه الصعوبات أثناء مراحل الإعداد والتنفيذ، والعمل على إيجاد حلول لتجاوز أو تجنب هذه المعوقات، من خلال بعض آليات التي تعزز دور هذه المخططات على تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: معوقات المخططات البلدية للتنمية

إن عملية تنفيذ المخططات البلدية للتنمية تواجهها العديد من العراقيل والمشكلات التي تعيق تحقيق أهدافها، حيث تعاني البلديات في الجزائر من مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية، تتسبب في فشل خططها وسياساتها تنموية الوطنية.

وسنخصص هذا المبحث الأول وذلك من خلال النقاط التالية :المعوقات الداخلية (مطلب أول)، المعوقات الخارجية (مطلب ثاني) أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية على التنمية المحلية (مطلب ثالث) وهذا كالآتي:

المطلب الأول: المعوقات الداخلية

إن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فيما يخص المخططات البلدية للتنمية يصادفها العديد من المعوقات التي تكون من داخل البلدية أو المرتبطة بها، ويمكن أن نذكر أهم هذه المعوقات فيما يلي:

الفرع الأول: المعوقات المالية

هي المعوقات التي ترتبط بالجانب المالي للبلدية، حيث تعد أهم المعوقات التي تواجهها خصوصا في المشاريع الكبيرة التي تتميز بالتكاليف الهائلة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولا : قلة مداخيل الجماعات المحلية:

إن معظم المشاريع تشهد اختلالات في متابعة إنجازها لنقص المتابعة التقنية ونقص الموارد المالية لأن دور البلدية يقتصر على الاقتراحات دون القدرة على تمويل المشاريع من مداخيلها المحلية بسبب قلتها، وكذلك تخلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية وأكثرها تأخر الدفع، وعلى رغم أهمية المبالغ المخصصة سنويا لتمويل هذه المخططات التي تفوق مئات الملايير من الدينارات، إلا أنها تبقى غير كافية لتكفي حاجات 1541 بلدية عبر الوطن، إضافة إلى أن تمويل المخططات من ميزانية الدولة، تفقد المسؤول المحلي القدرة على مراقبة وتسيير

التنمية المحلية على مستوى منطقته، يجعل منه مجرد مسير للإعتمادات الموكلة له، وهذا ما يجعل البلديات تنتظر دائما المخططات لتغطية حاجاتها. [1]

تعود مشاكل التمويل المحلي للبلديات في الجزائر إلى:

مركزية التشريع الضريبي: تنعكس بالسلب على ميزانيات البلديات، حيث لا تستطيع هذه الأخيرة أن تشرع عن طريق مجالسها المنتخبة في المجال الضريبي ولو بنسبة محدودة.

الإقتصاد الموازي: هو أحد العوامل المؤثرة على المداخيل الضريبية في الدولة خاصة البلديات، لأن هذا غير مصرح به أصلا وبالتالي فالعائدات الضريبية منه معدومة، وهو ما يعتبر كارثة للإقتصاد الوطني والمحلي على حد سواء. [2]

مشكلة التحصيل والتهرب الضريبي: تعاني البلديات وغيرها من الإدارات العامة في الجزائر من إشكالية صعبة جدا في ما يتعلق بتحصيل الضريبة، وذلك نظرا للمشاكل المذكورة سابقا إلى جانب مشاكل أخرى أهمها ما هو سياسي، حيث يعزف المسير المحلي المنتخب عن فتح الملفات المتعلقة بالضريبة خوفا من فقدان شعبية معينة. [3]

تتشكل هذه الظاهرة من إمتناع المواطنين وتحايلهم في دفع مستحقاتهم الضريبية سلوكا يكاد يكون عاما، ينعكس عنه خلق صعوبة في تحصيل الجباية من طرف المصالح الإدارية المعنية، حيث يدخل العديد من المواطنين الممارسين للنشاطات المهنية والتجارية في منازعات لا نهاية لها مع مصالح الضرائب، تنتهي غالبا إلى الإحتكام للجان الطعون على مستوى الدائرة أو الولاية بحسب الحالة، هذه الظاهرة السلبية تؤخر في جمع الموارد المالية الجبائية وتضعف تحصيلها،

---

[1] رزيق صباح، **المرجع السابق**، ص ص 47-48.

[2] عوادي مصطفى، صحراوي العيد، **ضعف الموارد المالية الذاتية للبلديات في الجزائر وانعكاسه على التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الإفتراضي الأول حول: محدودية التمويل المحلي وإشكالية ترشيد نفقات البلديات في الجزائر: حتمية تثمين الموارد المالية وتدعيم قدرات قيادة الأداء، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 26 و27 جانفي 2021، ص 28.

[3] **المرجع نفسه**، ص 28.

مما يزيد في حدة هذا الضعف نقص الموارد البشرية والمادية المخصصة لمتابعة هذه العملية [1]، الذي يؤدي إلى حرمان الجماعات المحلية، وكذلك الدولة من مبالغ كبيرة تساهم في الاستثمار في جميع المجالات بسبب تهرب الأشخاص سواء الطبيعيين منهم أو المعنويين من دفع الضرائب الملزمين بها، خاصة بعد ظهور السوق الموازية أو السوداء.

عدم التكافؤ بين إيرادات الجماعات المحلية ونفقاتها: حيث أن النفقات متغيرة ومتطورة من سنة لأخرى، لا تستطيع الإدارة المحلية مواكبتها. [2]

الفرع الثاني: المعوقات الإدارية

هي المعوقات التي ترتبط بالجانب الإداري والتنظيمي للبلدية، حيث تعد أهم المعوقات التي تواجهها البلدية في تنفيذها للمخططات البلدية للتنمية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: فشل السياسات اللامركزية المنتهجة من طرف الدولة:

تتمثل هذه السياسات فيما يلي:

غياب التأطير التقني للمخططات البلدية للتنمية، مما أدى إلى تزايد التكاليف والآجال، وتراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية، فبطاقات هذه المشاريع تحمل فقط التكلفة العامة دون تفصيل، مما يؤدي إلى عدم تقسيم التكاليف جيدا، وضرورة إعادة التقييم عند الدخول في مرحلة الإنجاز.

سوء التقدير للإحتياجات المحلية، وغياب المناقشة والإجماع عند اختيار المشاريع، لأنه بعد طرح الإقتراحات من طرف المجلس الشعبي البلدي، وقد يغيب ممثلوه عند اختيار المشاريع الأكثر أهمية، رغم كونهم أكثر علما بالمحيط الإقتصادي والإجتماعي لبلديتهم. [3]

---

[1] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 129-130.

[2] وهيبة بن ناصر، **التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية**، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 06، جامعة لونيسي، البليدة، 2013، ص ص 105-106.

[3] ليندة أونيسي، **المرجع السابق**، ص 236.

العجز في تحديد الأولويات الأساسية للتنمية المحلية يعد من أهم العوائق التي تحول دون نجاح المخططات البلدية للتنمية، نظرا لمركزية التخطيط وعدم مشاركة الفواعل المحلية المختلفة في تحديد هذه الأولويات، إضافة لغياب المعطيات الإحصائية وقاعدة للمعلومات على مستوى البلديات لتستعمل في التخطيط للتنمية للوصول للإنشغالات الحقيقية للمواطنين، إضافة إلى أن الصورة الوحيدة لمشاركة المنتخبين المحليين في تحديد أولويات التنمية من المخططات البلدية وهي تقديم اقتراحات المشاريع ضمن البطاقات التقنية، فأغلب هذه الإقتراحات لا تأخذ بعين الإعتبار. [1]

ثانيا: إنسداد المجالس الشعبية المحلية:

تمثل وضعا متأزما ناتج عن غلق قنوات الحوار والتشاور بين أعضاء المجلس البلدي، بحيث تتوقف اجتماعات وأنشطة ومداولات المجلس، ويخلق حالة شغور إداري في تسيير شؤون البلدية، وهذا الوضع يمثل بلديات الجزائر الذي يرتبط تسيير شؤونها بمداولات المجلس، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى رهن المشاريع التنموية، أو يختلف أعضاء المجلس الشعبي البلدي حول مشروع أو قضية ما، يتحول إلى انسداد إداري يرهن الأنشطة الإدارية المتعلقة بالتسيير، ويأخذ صورا شتى قد تتلبس بسحب الثقة أو عزوف أغلبية الأعضاء عن حضور المداولات المبرمجة أو رفض المصادقة على أعمال المجلس. [2]

ثالثا : ضعف المنتخبين المحليين:

إن الإشكال الكبير الذي تعاني منها الجماعات المحلية في تدبير شؤونها هو العنصر البشري، الذي يعتبر النواة الصلبة التي يعول عليها من أجل صياغة وتفعيل السياسات الاستراتيجية في قالب خدماتي، وقد دلت التجربة الجماعية أن العديد من المنتخبين المحليين غير مطلعين على اختصاصات العديد من المؤسسات والإدارات الشيء الذي يحرمهم إمكانية التعاون معها

[1] عادل انزارن، انتصار عريوات، **المرجع السابق**، ص 71.

[2] بوعشرية فدوى، **أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مج 03، ع 02، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2021، ص 208.

لتطوير المجال، حيث أن نجاح الجماعات المحلية في تحقيق مهامها بتوقف على قدرة واحترافية الطاقات البشرية إذ بواسطتها يتم نقل التصورات وإستراتيجيات ومداولات المجالس المنتخب ومرتبطة بكفاءة وتوازن عمل المجالس المنتخبة.[1]

يتطلب من المنتخب المحلي التوفر على مؤهلات تواكب تطورات العصر التي انعكست بشكل أو بآخر على الجماعات المحلية، لكن يبقى أول مشكل يعاني منه المنتخب هو ضعف المستوى الثقافي وغياب التكوين، وكذلك يبرر ضعف تنظيم الموظفين، خصوصا في مجال الأطر العليا المتخصصة، والتوزيع اللامتكافئ للموارد البشرية، وعدم الإستفادة من التكوين المستمر، فنجد إذن أن البلدية الجزائرية تعاني من أزمة حادة في الموارد البشرية اتسمت بتضخم كمي ونقص نوعي، إضافة لقلة تأهيلهم وتأطيرهم، ونقص الكفاءات، وانعدام الخبرة التقنية الميدانية التي تخول تحصيل نظرة شاملة وبناءة حول متطلبات البلدية من التنمية. [2]

رابعا: ضعف المشاركة الشعبية:

غير أنه في الواقع العملي هناك تقصير في استشارة المواطنين قبل اقتراح تسجيل العمليات، كما أن إقتراح المشاريع للتسجيل يبقى محصورا بين مصالح الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي إلى جانب المصالح التقنية التابعة للدولة، كما أن غياب خطوات عملية في هذا الإتجاه على مستوى البلديات أدى إلى التدخل المباشر من قبل الوصاية بتسجيل عمليات دون علم البلدية بذلك، والتي تكون في الغالب استجابة للطلبات الملحة للمواطنين نتيجة للإحتجاجات المتكررة أو الشكاوي المقدمة من طرفهم، وكذا الزيارات الميدانية التي يقوم بها الولاة في بعض الأحيان والتقائهم مع الموطنين. [3]

---

[1] لعيرج عودة، **دور الفاعل المحلي في تجسيد حكامة المدن**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 133.

[2] عادل انزارن، انتصار عريوات، **المرجع السابق**، ص 70.

[3] مراد داروسي، كمال قويدري **ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق: دراسة حالة ولاية البليدة (2015-2019)**، مجلة العلوم الإنسانية، مج 08، ع 02، جامعة أم البواقي، أم البواقي، جوان 2021، ص 1051.

خامسا: الفساد الإداري:

هو إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة سوءا عن طريق الرشوة أو الإبتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الإختلاس ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص، بل أن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال المال أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لإكتساب امتيازات شخصية خاصة، وترتفع مستويات الفساد حيثما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد أو لا تستعمل ويؤخر بحكم الحكومة في الموارد الإقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصا وفيرة للامشروعية، ويتفشى الفساد بدرجة يصبح معها أمرا مقبولا ومسموحا به. [1]

كما أن عملية النمو الإقتصادي والإجتماعي ترتبط بزيادة معدل الفساد في بعض الحالات، والملاحظ أن العجز عن احتواء مظاهر الفساد الناجمة عن النمو التي تضر ضررا بليغا بعملية النمو الإقتصادي ذاتها، إلى الحد الذي يصل إلى درجة يصبح معها الفساد معوقا لمسيرة التنمية بشقيها الإجتماعي والإقتصادي، فالفساد الإداري يؤدي إلى الإستنزاف المتزايد لموارد التنمية التي يكون المجتمع بأمس الحاجة إليها، بالإضافة إلى أن تزايد معدلات انتشار الفساد غالبا ما يضطر الحكومة إلى تحويل حصص متزايدة من دخلها القومية إلى نظم منع ومحاربة الفساد لديها. [2]

تبدو العلاقة متلازمة بين فساد الطبقة السياسية على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي، فالفساد كظاهرة معقدة تبدأ من الأسفل لتصعد نحو الأعلى وفق التصنيفات التالية:

سوء العلاقة بين المواطن (المنتخب) وبين الفرد المنتخب (رئيس البلدية).

---

[1] حمزة حسن خضر الطائي، مازن ليلو راضي، **الفساد الإداري في الوظيفة العامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 16-17.

[2] صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادي**، ص 83، كتاب منشور على موقع: **https://ia803206.us.archive.org/33/items/kotbarabia/11.pdf**

رداءة أداء المجالس المحلية المنتخبة من سياسيين وبيروقراطيين تساهم في تشكيل صورة سيئة للأحزاب السياسية لتجسيد الأداء الخلفي للأحزاب.

فساد المحليات هو بداية لفساد المواطن السياسي الذي يتم انتخابه في المجالس المحلية، والمواطن الذي سيتم انتخابه لاحقا في المجالس الوطنية (البرلمان بغرفتيه). [1]

سادسا : ضعف الإجراءات الإدارية:

تشمل ما يلي:

عدم تفويض السلطات: الأمر الذي يترتب عليه اللامبالاة والإهمال والمركزية الشديدة وتعدد المستويات والبعد عن المنهجية العلمية في إتخاذ القرارات.

تعقد الإجراءات الإدارية: من خلال كثرة الإجراءات الأمر الذي يتطلب توافر أعداد كبيرة من العاملين.

مشاكل القيادات الإدارية: خاصة فيما يتعلق بالإختيار والتعيين العشوائي والقائم على أسس إجتماعية وغير علمية، وما يصاحب ذلك من قصور في الوعي التخطيطي، وانخراط القيادات الإدارية في أعمال روتينية بعيدة عن وظائف الإدارة العليا المتمثلة في رسم السياسات والتخطيط وإتخاذ القرارات الإستراتيجية.

انعدام التنسيق بين الأجهزة الإدارية خاصة في تسيير العمليات الإدارية: الأمر الذي يؤدي إلى وجود ازدواجية وعدم وضوح في الأنشطة والعمليات الإدارية. [2]

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية

يخضع المجلس الشعبي البلدي إلى عدة معوقات خارجية تعرقل سير عمل المخططات البلدية للتنمية وتحقيق أهدافها، حيث نذكر منها:

---

[1] بلبل زينب، **المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مج 03، ع 01، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2021، ص 14.

[2] حسن علي معتوق، **المرجع السابق**، ص 89.

الفرع الأول: المعوقات الإدارية

هناك العديد من المعوقات الخارجية الإدارية التي تعيق المخططات البلدية التنموية، ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولا : توجيه القرار المحلي (تدخل السلطة المركزية):

تتمتع الهيئات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال في ممارسة صلاحياتها، والاعانات التي تقدمها الحكومة للاستثمارات المحلية تبين رغبتها في المشاركة في سياسة التنمية المحلية لأنها تهم كل من الدولة والهيئات المحلية، وعليه فالهيئات المحلية تكون تحت اشراف ورقابة السلطة المركزية من حيث اختيار المشاريع الاستثمارية والانفاق المالي عليها، بحيث أنها في مجال التهيئة العمرانية وترقية البلديات والتي تتطلب موارد مالية كبيرة وبالتالي فهي تتم بقرارات صادرة عن السلطة المركزية مع استشارة السلطات المحلية. [1]

إن ممارسة الجماعات الإقليمية لإختصاصاتها تستوجب حريتها في التسيير، وهذا لا يمكن تحقيقه في غيابها لسلطة اتخاذ قراراتها على مستوى إقليمها، ما يفسح المجال واسعا لتدخل السلطات المركزية في عملية التخطيط، وترتيب أولوياتها التنموية حسب ما تراه مناسبا، وهذا لعجز الهيئات الإقليمية في اختيارها لأولوياتها وبرنامجها، وكذا عجزها المالي لتنفيذ مخططاتها، ما يجعلها تلجأ للسلطة المركزية لتمويل مشاريعها، والتمويل المركزي يدل على رغبة السلطة المركزية في قيادة التنمية المحلية إلى عملية مشتركة بين المركز والجماعات المحلية، وبالتالي تصبح تحت الوصاية من حيث الإختبارات التنموية والإنفاق المالي على حد سواء، باعتبار السلطة المركزية هي التي تحدد الحاجيات المحلية والمناطق الواجب ترقيتها عملا برأي السلطات المحلية. [2]

[1] مزياني فريدة، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 40.

[2] وهيبة خبيزي، **المرجع السابق**، ص 121.

ثانيا : الرؤية التكنوقراطية للمخططات التنموية:

تكون السياسات العامة التنموية في العديد من الحالات وفقا لرؤية أحادية تحملها نخبة حاكمة، أو وزير قطاع معين (السياسة العامة القطاعية) ليتم تنفيذها على كل أقاليم الوطن، وفي الجزائر منذ المرحلة الإشتراكية إلى غاية اليوم لا زالت تعتمد السلطة السياسية على مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، وعليه يتم التعميم غير المدروس لمشاريع التنمية على مختلف الأقاليم الإدارية للدولة، وهذا بدوره يعكس الطابع التكنوقراطي لهذه السياسات، حيث أنه يفتقد إلى الخصوصية المكانية للإقليم، والتي تعتبر متغير جوهري في العملية التنموية، خاصة وأن لكل إقليم ميزاته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي ينبغي مراعاتها في عملية التنمية والتطوير. [1]

ثالثا : اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية:

التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف، وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الإتجاهات. [2]

كما أن واقع التنمية المحلية في الجزائر يؤكد على وجود تفاوتات عميقة في العملية التنموية، وهذا التفاوت خلق اختلالات تنموية فيما بين الأقاليم الإدارية الجزائرية، فالتنمية المحلية تحتاج إلى بنية تحتية، كما أنها تحتاج إلى توفر الخدمات الإجتماعية الضرورية المتعلقة بالقطاع التعليمي والتكويني والصحي والأمني وغيرها، وهذه كلها تعتبر المستلزمات القاعدية في عملية التنمية، وما دامت العديد من الأقاليم الإدارية في الجزائر (تيسمسيلت، الشلف، النعامة، البيض، المدية،...الخ) تعاني ضعف كبير في البنية التحتية ومتطلبات الخدمات الإجتماعية فهي تشكل

[1] فضيل إبراهيم مزاري، **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مج 05، ع 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 3.

[2] كويحل فاروق، درديش أحمد، **التنمية المحلية بين المعيقات الإجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018، ص 118.

أحد عوامل الإخفاق التنموي المحلي في الجزائر، وعليه فلمعالجة أزمة التنمية المحلية ينبغي الدراسة الميدانية لكل اقليم وتحديد احتياجاته، ومن ثم العمل على تجهيزه. [1]

الفرع الثاني: المعوقات المالية

هناك العديد من المعوقات الخارجية المالية التي تعيق المخططات البلدية التنموية، ويمكن ذكرها فيما يلي:

أولا : سوء توزيع الموارد الجبائية:

لا تكتفي الدولة بتحديد الضريبة ونسبتها، بل تتعدى إلى تحديد نسب توزيعها، وهو ما أضعف قدرة البلدية على التحكم في ماليتها المحلية، زيادة على تبعية الأجهزة المسؤولة عن الجباية المحلية للسلطة المركزية ممثلة في وزارة المالية خاصة، حيث أن جميع الضرائب تجمع في وعاء واحد ثم يعاد توزيعها على البلديات بنسب محددة مسبقا بغض النظر عن نسبة تحصيل كل بلدية، أو احتياجاتها أو كثافتها السكانية، كما أن وحدة مصدر الضريبة جعلت ممول الدولة هو ذاته ممول البلدية، كما أن طريقة و نسب توزيع هذه الضرائب على البلديات والأجهزة الأخرى يوحي الى عدم وجود أي معيار موضوعي للفصل بين ما هو عائد للدولة أو الولاية والبلدية وعدم وجود مرونة في التوزيع الضريبي تسمح في التحكم في الوعاء الضريبي لكل بلدية حسب أهمية نوع الضريبة. [2]

من هذا المنطلق يصعب علينا إيجاد حل للإشكالية التي يطرحها هذا الوضع، المحصورة في التناقضات الموجودة بين موارد مالية محلية موحدة لكل الجماعات الإقليمية من جهة، ومتطلبات تنمية محلية مختلفة بحسب خصوصيات كل منطقة، إذ أن المتتبع والمتأمل بتمعن في

[1] فضيل إبراهيم مزاري، **المرجع السابق**، ص 154.

[2] غزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص 102.

التقسيم الجغرافي للجماعات المحلية بالجزائر، بإمكانه أن يلاحظ مدى التباين القائم بين تلك الجماعات في إطار ما يعرف بظاهرة عدم التوازن الجهوي. [1]

ثانيا: تبعية النظام الجبائي للدولة:

أي عدم وجود سلطة جبائية للجماعات المحلية، وبالمقابل تنفرد الدولة بقرار إنشاء أو إلغاء الضرائب والرسوم، تحديد الوعاء والمعدلات، وبالتالي تعتبر مسألة فرض الضرائب من إختصاص السلطة التشريعية التي تتمثل في المجلس الشعبي الوطني، ومنه تجرد البلدية والولاية من المبادرة المالية في مجال تأسيس الضرائب، مما يعود سلبيا على مردودية الإيرادات الجبائية. [2]

ثالثا: تبعية مالية متزايدة:

لا تزال الجماعات المحلية في حالة تبعية مالية متزايدة كونها لا تتمكن من التوافق بين حجم الموارد ووتيرة إنجاز التجهيزات والمرافق، وكذا تلبية احتياجات المواطنين التي غالبا ما تكون الأغلفة المالية للتجهيز من إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية، وذلك راجع إلى التمويل الذاتي الذي يعتبر مصدر رئيسي في مجال التجهيز المحلي، حيث أصبح لا يغطي سوى نسبة 10% على الأكثر في تمويل الإستثمار العمومي، كما أن العجز السنوي الذي تشهده الكثير من البلديات راجع إلى المديونية المتراكمة عبر السنوات من جراء نقص الموارد المالية وعدم نجاعة استغلالها، وكذا عبء المهام الموكلة للجماعات المحلية التي تفوق امكانياتها المتاحة في إطار تمويل التنمية المحلية، مما أدى لعدم التوازن بين الوسائل والمهام، ولذا فإن تحقيق التنمية المحلية لا يمكن أن يحصل إلا إذا توفرت موارد متاحة خاصة الموارد الجبائية. [3]

---

[1] جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 126.

[2] سيد أحمد محمد، عرباوي ابراهيم، **انعكاسات تنمية موارد الجماعات المحلية على التنمية المحلية: بلدية تيسمسيلت نموذجا**، مذكرة ماستر، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2018-2019، ص 101.

[3] غفاري فاطمة الزهراء، زحوط زكرياء، **المرجع السابق**، ص 64.

رابعا: احتكار الدولة لأهم الموارد الجبائية:

تستأثر الدولة على أكبر حصص من الموارد الجبائية عن طريق إحتفاظها لنسب مرتفعة، كما تستحوذ على أهم الموارد الجبائية، ومن أمثلة ذلك نذكر الضريبة على المناجم التي تعود إيراداتها بنسبة 90% إلى خزينة الدولة و10% فقط للجماعات المحلية، كما نجد الضريبة على الممتلكات التي تستحوذ عليها الدولة بنسبة 60%، وهذا ما يعود سلبا على الأغلفة المالية للجماعات المحلية. [1]

المطلب الثالث: أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية على التنمية المحلية

ينعكس أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية على التنمية المحلية من خلال أبعادها، حيث لهذه المعوقات انعكاسات حول مجالات التنمية.

الفرع الأول: أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية في التنمية المحلية في المجالات الإقتصادية والمالية والصحية والإجتماعية

يتجلى أثر هذه المعوقات فيما يلي:

أولا : المجال الإقتصادي والمالي:

تعتبر تحقيق التنمية الإقتصادية ركيزة أساسية لأي تنمية كانت وطنية أو محلية، ومن خلال المشاكل الحاصلة على مستوى الجماعات المحلية، والتي تم ربطها بسوء التسيير ينجم عنها ضعف اقتصادي كبير نتيجة الفساد واختلاس الأموال، مما يؤدي إلى عدم إنجاز المشاريع الإقتصادية، وحتى في حالة وجود أموال في خزينة البلدية، ولكن عدم إستغلالها استغلالا رشيدا في مشاريع تنموية بإمكانها تحفيز النشاط الإقتصادي المحلي الذي تمتاز به المنطقة، وهذا بدوره ينعكس على عملية الإستثمار المحلي نتيجة عدم وجود قاعدة إقتصادية متينة [2]، بالإضافة إلى

[1] سيد أحمد محمد، عرباوي ابراهيم، **المرجع السابق**، ص 101.

[2] ملال مختارية، جمال زيدان، **أزمة التسيير المحلي وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة صوت القانون، مج 08، ع 02، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2022، ص ص 201-202.

قلة وهشاشة البنى الاقتصادية التحتية، والتبعية المالية للخارج فيما يخص تمويل المشاريع المحلية عن طريق القروض [1]، وسوء تقدير المشاريع بما أن معظم البلديات لا تتوفر على هياكل فنية ملائمة وموارد بشرية كافية، والحل الكثير من المؤسسات المحلية في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي، وتدهور الحالة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجماعات المحلية، وإنخفاض مستوى الدخل المحلي وتراجع مستويات الإستثمار والإستهلاك، والزيادة في الإعانات المقدمة من طرف الدولة للبلديات والولايات العاجزة مما أدى إلى زيادة العبء على الميزانية العامة. [2]

ثانيا : المجال الصحي:

يعاني القطاع الصحي من العجز وضعف واضح للتغطية الصحية خاصة على مستوى البلديات المهمشة نتيجة لفشل المخططات البلدية للتنمية بسبب مجموعة من المعوقات [3]، حيث تؤثر هذه المعوقات على التنمية المحلية في المجال الصحي فيما يلي:

تراجع التكفل المرضى: حيث تشهد البلديات التي تنعدم فيها ميكانيزمات التحكم في النفقات وعدم مواكبة التغير الوبائي، وتدهور المؤسسات الصحية والمستشفيات تراجعا وإختلالات في التكفل بالمرضى.

نقص الأطباء المختصين وشبه الطبيين في مختلف الهياكل الصحية: مما يؤدي إلى نقص كبير في التغطية الصحية لفائدة المواطنين في مختلف مناطق الوطن خاصة المناطق النائية والجنوبية وهجرة المختصين إلى الخارج أو التحول نحو العيادات الخاصة.

---

[1] عيسات العمري، **معوقات التنمية الإجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، مج 07، ع 02، جامعة محمد لمين دباغين، ديسمبر 2016، ص 178.

[2] صبيحة محمدي، **تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص ص 153-154.

[3] هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص 45.

عودة أمراض وبائية: التي تهدد الجزائريين نتيجة لإفتقار الأحياء إلى أساسيات الحياة الصحية وانعدام قنوات الصرف الصحي وعدم الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب، وقلة النظافة وسوء تغذية لدى شريحة كبيرة من المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر. [1]

أولا: المجال الاجتماعي:

تؤثر معوقات مخططات البلدية للتنمية في التنمية المحلية في الانتشار المستفحل لظاهرة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، وبالأخص من ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الهجرة السرية التي تسارع انتشارها بين الشباب في السنوات الأخيرة، وأدت إلى فقدان الكثيرين لأرواحهم في عرض البحر، كذلك الإدمان على المخدرات ومختلف أنواع المسكرات التي أصبحت أمورا عادية بالنسبة للشباب الذي يعاني من البطالة والفراغ، وما نتج عنها من انتشار الجريمة والسرقات، والاعتداءات، والانتحار، والتمرد على القيم والأعراف والقوانين وغيرها من السلوكيات المشينة التي انتشرت في أوساط فئة الشباب وخاصة الذين يعانون من البطالة. [2]

كما أن تدني الوعي لدى غالبية الساكنة بالمجتمع المحلي وعدم تحمسهم للمشاركة في الجهود التنموية المحلية مرتبط بعديد العوامل الثقافية المنبثقة عن القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، والتي كثيرا ما تقف في وجه تنفيذ مخططات التنمية، لتشبث أفراد المجتمع المحلي بعاداتهم وقيمهم التي يصعب عليهم التنازل عنها، لتكون معضلة حقيقية أما ما تقتضيه متطلبات التنمية ومضامينها و استراتيجياته. [3]

بوجه عام تشكل المعوقات تحديات أمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة، تتمثل في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الإستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة، وكذا سوء توزيع السكان جغرافيا والتفاوت في الازدهار والنمو وسوء توزيع الأفراد

[1] حسينة دحومان، **أثر الإصلاحات المحلية في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية والأمن الإنساني 2019/1999**، مجلة السياسة العالمية، مج 05، ع 02، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2021، ص 317.

[2] محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، وهران، 2016/2015، ص 328.

[3] عيسات العمري، **المرجع السابق**، ص 180.

والمؤسسات مكانيا بين المناطق المختلفة للمجتمع، وانتشار ظواهر الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والصحي وسوء التغذية وانتشار الأمراض، بالإضافة إلى النقص الملحوظ في الثقافة الاستهلاكية بخاصة فيما يتعلق باستهلاك الكهرباء والطاقة والمياه مع ظواهر سلبية كانتشار السلوكيات الإدارية والفساد كالرشوة والبيروقراطية واللامبالاة [1]، لكن هذه فشل البرامج والمخططات البلدية للتنمية كانت سببا في إنخفاض الإنفاق على القطاع الإجتماعي، وتناقص عدد المتمدرسين، وإنخفاض الرعاية الإجتماعية. [2]

كما أن هذه المعوقات تصنع حواجز مصطنعة لفصل الشعب عن المسؤولين، بحيث نجد المواطن في واد والإدارة في واد آخر، وفي هذه الوضعية إن جوهر المشكلة هو سوء الإداريين وعدم كفاءتهم وسوء العلاقة بين الإدارة ككل والمواطن مما خلق ما يسمى بأزمة ثقة حيث نتج عن هذا عدة مشكلات منها. [3]

الفرع الثاني: أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية في التنمية المحلية في المجالات السياسية والتهيئة العمرانية والأخلاقية والإدارية

أولا : المجال السياسي:

إن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي، فالتنمية المحلية تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر، وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي ضمن مخططاتها، لكن على مستوى الإدارة المحلية الجزائرية نجد غياب واضح لهذا البعد، والذي يرجع سببه بالدرجة الأولى إلى ضعف الكفاءات المدربة في مجال البيئة، ونقص في الخبرات الفنية، والدراسات العلمية، فإعداد مخططات التنمية على المستوى المحلي لا تحمل

[1] عيسات العمري، **المرجع السابق** ، ص 178.

[2] محمد رفيق غراب، **إشكالية التنمية وانعكاساتها على الأمن والإستقرار في إفريقيا**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 12، ع 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جانفي 2023، ص 119.

[3] عبد الحق فيدمة، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 1، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2012، ص 129.

في طياتها أي مراعاة للبعد البيئي، وبالتالي التأثير على الموارد المحلية للأجيال القادمة، مما لابد من تحقيق التنمية المحلية القائمة على مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية المحلية [1]، هذا إضافة إلى غياب المناخ الديمقراطي وسيطرة العلاقات التقليدية والقبلية والعشائرية على العلاقات الرسمية، وتمركز القرارات السياسية في أيدي بعض الجماعات. [2]

أولا : التهيئة العمرانية والسكن:

تؤدي معوقات مخططات البلدية للتنمية إلى وضع كارثي في البلديات المهمشة والمحرومة التي لم تشملها التنمية، كما أنها تفتقد للمخطط عمراني مدروس يتوفر على كل شروط الحياة خاصة على مستوى المناطق العمرانية الفوضوية، بالنظر إلى انتشار الأحياء الفوضوية والبيوت القصديرية في بعض التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية، بالإضافة إلى أن بلديات ريفية تعاني من التخلف وحرمانها من التنمية المحلية بكل مجالاتها ضعف وانعدام للعديد من الخدمات، وضعف في بنية التحتية، وخاصة البلديات التي لم تستفد من برامج التنمية من قبل السلطات المحلية. [3]

ثانيا: المجال الأخلاقي:

تؤثر معوقات المخططات البلدية للتنمية في التنمية المحلية في المجال الأخلاقي والتربوي فيما يلي:

الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف: خاصة نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب، هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص،

[1] ملال مختارية، جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص ص 202-203.

[2] عيسات العمري، **المرجع السابق**، ص 178.

[3] هجرس منصور، بزيان عبد المجيد، **المرجع السابق**، ص 45.

نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان. [1]

ترسيخ المفاهيم الخاطئة: إن الوضع المادي للقيادات المنتخبة بهذا القطاع يساعدهم أحيانا على ترسيخ بعض المفاهيم الخاطئة في الوسط الإجتماعي بين أفراد المجتمع بحكم مركزهم المالي، ومن أكثر الأمور السيئة للتنمية هي ترسيخ المفاهيم الخاطئة، بل يتعدى الأمر إلى الإساءة بشكل مباشر إلى أمور هامة من ذلك التأثير على حركة الأسوق والقدرة على احتكار السلع والخدمات والتلاعب بالأسعار بيع وشراء. [2]

استنزاف الموارد المحلية للبلاد ويصبح استخدامها مشوها من خلال استهلاكها في الإستخدام الشخصي أو الصناعي وخاصة في ظل توفر السيولة النقدية لأصحاب هذا القطاع. [3]

ثالثا : المجال الإداري:

تؤدي معوقات المخططات البلدية للتنمية إلى سوء التسيير على مستوى الجماعات المحلية، ينتج عنه مظاهر سلبية في الإدارة وجعلها بعيدة عن مستوى الإدارة الحديثة، تتمثل في تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى الإدارات المحلية، والجمود في مختلف جوانب التنظيم والتسيير وفقا للمتطلبات المعاصرة، وكذا عدم التدريب والتأهيل الكافي للموظفين المحليين [4]، وتخلف في أساليب العمل الإداري والبعد عن الأساليب الإدارية الحديثة، وتضارب القرارات الإدارية. [5]

---

[1] محمد صالي، **المرجع السابق**، ص 331.

[2] جيهان سيد محمد مصطفى، **دور الإقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة 6 أكتوبر، مصر، 2011، ص 649.

[3] **المرجع نفسه**، ص 648.

[4] ملال مختارية، جمال زيدان، **المرجع السابق**، ص 203.

[5] عيسات العمري، **المرجع السابق**، ص 178.

المبحث الثاني: أليات تعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية

شهدت البلديات الجزائرية فشل في مخططاتها تنموية، نتيجة عدة معوقات واجهتها خلال مراحل إعداد أو تنفيذ هذه المخططات، سواءا كانت هذه المعوقات الداخلية أو الخارجية، لذا عملت الجزائر على إيجاد مجموعة من آليات لتعزيز المخططات البلدية للتنمية من أجل دعم التنمية المحلية.

وسنخصص هذا المبحث الأول وذلك من خلال النقاط التالية: الآليات القانونية والقضائية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية (مطلب أول)، الآليات المالية والإدارية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية (مطلب ثاني) الأليات البشرية والإجتماعية بالموارد البشرية (المنتخبين) (مطلب ثالث) وهذا كالآتي:

المطلب الأول: الآليات القانونية والقضائية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية

ركزت معظم الأليات القانونية والقضائية على تعزيز المخططات البلدية للتنمية من أجل دعم التنمية المحلية من خلال تفعيل واستحداث القوانين والإجراءات المشجعة على التنمية المحلية، وتوسيع من سلطات النظام القضائي.

الفرع الأول: الأليات القانونية

تشمل هذه الأليات ما يلي:

أولا: تفعيل القوانين المشجعة على التنمية المحلية:

تلعب القوانين والتشريعات دورا أساسيا في تأطير وتنظيم عمل الجماعات المحلية، كما تعمل على ترقية وتحسين الأوضاع المكونة لمحيطها الذي تتم في العملية الإستثمارية، وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات، ويتعلق الأمر هنا بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات التنمية، حيث أن القوانين واللوائح تؤثر

بشكل مباشر على نجاح برامج التنمية المحلية، فكلما كانت مرنة وواضحة كان تأثيرها كبيرا في تشجيع المؤسسات. [1]

ثانيا : استحداث الإجراءات القانونية المشجعة على التنمية المحلية:

وذلك عن طريق القوانين التي تهدف إلى استحداث الإجراءات القانونية التي ترتبط بتراخيص الإستثمار، وسهولة التعامل مع الجهات الرسمية، والإمتيازات الجبائية، حيث تعمل الكثير من الدول على تقديم حوافز خاصة ببعض المناطق من أجل توصيل الإستثمارات إليها، ووضوح القوانين المنظمة للإستثمار واستقراراها (عادة ما تكون شاملة لكل القطر)، وتوافر القاعدة الهيكلية وعناصر الإنتاج، والوضع الإقتصادي العام للبلد، كلما كان واعدا ومحفزا أكثر للمستثمرين، وسهولة التفاعل مع الأجهزة المعنية بالإستثمار، كما يعد تحسين بيئة النشاط الإقتصادي والإجراءات التي تقوم بها الوحدات المحلية أهم في عنصر في نجاح برامج التنمية الإقتصادية المحلية. [2]

ثالثا: تفعيل أدوات الرقابية القانونية:

خاصة على أعمال المجالس المحلية من قبل السلطة المركزية، وإن كانت غالبيتها رقابة تقليدية دون أن تكون رقابة بمعناه المصطلحي والفعلي، والتي يجب أن تكون بطريقة مسبقة، وتظهر في صورة الوصاية الإدارية المسبقة أو عن الرقابة ما بعد التطبيق، إلى جانب إفساح للقضاء الإداري المتخصص بأن يكون له دور في جماعة مبدأ المشروعية الإدارية القانونية في الدولة. [3]

إن نظام الإدارة المحلية لا يلغي وجود السلطات المركزية في الدولة التي تبقى مسؤولة عن مباشرة النشاطات الحيوية، وذات الخطورة التي يتعدى أثرها الأقاليم إلى سائر أنحاء الدولة، وتبقى

---

[1] علوني عمار، **المرجع السابق**، ص 676.

[2] علوني عمار، **المرجع السابق**، ص 85.

[3] ياسين قوتال، **التنمية المحلية ومدلولاتها كإستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع 08، جامعة عباس غرور، خنشلة، جوان 2017، ص ص 1091-1092

رقيبة ساهرة على حماية المصلحة العامة للدولة وشعبها، لذلك من حقها أن تتأكد أن صفة المجالس تسير نحو اتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة من جهة. [1]

الفرع الثاني: الآليات القضائية

تشمل هذه الأليات ما يلي:

أولاد: وجود نظام متكامل للقضاء الإداري: إن وجود نظام متكامل للقضاء الإداري يكفل الحكم بإلغاء التصرفات الإدارية المخالفة من ناحية وبالتعويض عن الأضرار إن وجدت من ناحية أخرى. [2]

ثانيا: إستقلال النظام القضائي: يعتبر جانب مهم لتجسيد فعالية النظام القضائي في محاربة جميع أشكال الفساد وإجبار الموظفين العموميين أن يتحملوا جانب من المسؤولية للأعمال التي يقومون بها ومعاقبتهم على الأخطاء خوفا من تكرارها، وفي هذا الإطار يجب أن يتوفر نظام قضائي مستقل لا يكون خاضع إلى أي قوة يمكن أن تضعف أحكامه وتؤشر على مصداقية قراراته ومثل القوى السياسية أو المنظمات. [3]

المطلب الثاني: الآليات المالية والإدارية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية

عملت الجزائر على استحداث مجموعة من الآليات والإصلاحات المالية والإدارية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية، من أجل تجاوز المعوقات المالية والإدارية.

---

[1] قرواط يونس، **أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة)**، مجلة المعيار، ع 16، جامعة المسيلة، المسيلة، ديسمبر 2016، ص 291.

[2] عبد الفتاح خضر، **أثر الأنظمة واللوائح في التنمية الإدارية**، ص 69، كتاب منشور على موقع:

https://ia902801.us.archive.org/34/items/85138/391.pdf

[3] رجراج الزوهير، **التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013، ص 129.

الفرع الأول: الآليات المالية

تشمل هذه الأليات ما يلي:

أولا : الإستخدام العقلاني للموارد: يتمثل الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الذي تقوم عليه التنمية المحلية في مجموعة من المبادئ الرئيسية هي:

تحديد مناطق تنفيذ النشاطات الإقتصادية: يجب أن تنفذ النشاطات التنموية في الأماكن التي تكون فيها آثار هذه النشاطات في البيئة في حدودها ومسيطر عليها.

حجم الموارد الطبيعية الكامنة وكميتها: يعني أنه لابد من موازنة عند استغلال مورد طبيعي معين في نشاط اقتصادي ما بين الكلفة الإقتصادية والكلفة البيئية.

مخرجات المشاريع الإقتصادية: يجب تحسين نوعية مخرجات النشاط أو المشروع الإقتصادي يتطلب الموازنة بين الكلفة الإقتصادية والكلفة البيئية. [1]

ثانيا : تطوير المالية المحلية:

لتنفيذ هذه الإصلاحات لابد من وضع إطار ومنهجية عمل من شأنها أن تقضي إلى إعداد مشروع حقيقي بإنشاء جباية محلية فعالة، والتي تعتبر الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية، وذلك بإشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة ونسبتها وكيفية تغطيتها بهدف تقريب إدارة الجباية من المواطن، وخاصة أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية، والتي تؤدي إلى تحسين وظيفتها المالية وتعفي الدولة بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات بغية التوصل إلى جهاز مالي أيسر وأنجح وتحديد نوع كل ضريبة محددة محصل عليها بدلا من الإستمرار في التقسيم التعسفي للضريبة بين مختلف الهيئات الإدارية. [2]

ثالثا : محلية الضريبة:

وهذا بجعل الدولة تتنازل عن بعض الضرائب للإدارات المحلية مما يسمح لهذه الإدارات

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **المرجع السابق**، ص ص 47-48.

[2] بلبل زينب، **المرجع السابق**، ص 16.

المحلية القدرة على امتلاك الوسائل الكافية بهدف تقديم خدمات جيدة وتحقيق الأهداف والتطلعات المحلية ضمن البرامج التنموية المسطرة، وهذا بالفصل الفعلي والقانوني للجباية المحلية عن جباية الدولة، وذلك للوصول إلى إقامة جهاز مالي محلي ناجع، وذلك بتخصيص لكل بلدية نوع من الضرائب الخاص بها، والتي يتم تحصيلها لفائدة كل هيئة من هذه الهيئات بدلا من هذا الجهاز الحالي الذي يوصف بأنه تعسفي في تقسيم الضريبة بين مختلف الهيئات المحلية، فمثلا الدفع الجزافي يتم تحديده وتحصيله محليا إلا أنه يتم جمعه مركزيا قبل أن يعاد توزيعه على الولايات والبلديات والصناديق المشتركة. [1]

الفرع الثاني: الأليات التنظيمية

من الآليات الإدارية التي تساهم في تعزيز المخططات البلدية للتنمية من أجل تحقيق التنمية المحلية نذكر ما يلي:

أولا : تعزيز التخطيط الإستراتيجي في البلدية:

التخطيط إحدى المفاتيح المهمة لفهم الإستراتيجية الإقليمية والمؤشر السليم لوضع سياسة تخطيطية متوازنة وتحقيق الغاية لكل دراسة لتنمية المجتمع محليا، وهو كذلك عملية وضع خطط متتابعة ومترابطة ومستمرة، حيث لا يمكن فهم المراحل دون الإحاطة الكافية بكل مراحل الخطة، حيث إن التخطيط الإقتصادي هو الأداة التي يمكن أن تساهم بشكل فعال عند حسن إستخدامه في إحداث التنمية وتحقيق أهدافها، كما يعتبر التخطيط الوسيلة العلمية الوحيدة التي تضمن استخدام الموارد القومية بطريقة علمية وإنسانية، تهدف إلى تحقيق رفاهية الشعب. [2]

يعبر التخطيط الإستراتيجي في البلدية عن الرؤية والرسالة والأهداف والبرامج والسياسات التي تضعها البلدية، وتتطلع إلى تحقيقها على المدى البعيد، كخارطة طريق للمنتخبين ترشدهم إلى أين هم الآن ؟ وماذا يرغبون أن تكون بلديتهم في المستقبل البعيد، وما الوسائل الممكنة التي

[1] مخلوف مطاعي، علي بلحلو، **إصلاح الإدارة المحلية وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر (2011-2019)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018، ص ص 87-88.

[2] رجراج الزوهير، **المرجع السابق**، ص ص 64-65.

تحقق لهم ذلك بكفاءة وفاعلية، على اعتبار أن التخطيط الإستراتيجي من أهم العناصر التي تؤدي إلى نجاح عمل البلدية، حيث يساعد المنتخبين في تحقيق الأهداف طويلة الأمد، وذلك من خلال ترجمة الخطط الإستراتيجية والأهداف الموضوعة إلى خطط تفصيلية وبرامج وموازنات قابلة التنفيذ. [1]

ومن أجل تحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجي يتم إتباع مجموعة الخطوات والمتمثلة في:

وضع الإطار العام للإستراتيجية؛

دراسة العوامل البيئية المحيطة بالبلدية سواء كانت خارجية أو داخلية مع تحديد الفرص المتاحة والقيود المفروضة؛

تحديد الأهداف ووضع الإستراتيجيات البديلة والمقارنة بينها، ثم اختيار البديل الأفضل؛

وضع السياسات والخطط والبرامج والموازنات حيث يتم ترجمة الأهداف طويلة الأجل إلى أهداف متوسطة الأجل وقصيرة الأجل، ووضعها في شكل برامج زمنية؛

تقييم الأداء في ضوء الأهداف والإستراتيجيات والخطط الموضوعة مع مراجعة وتقييم هذه الإستراتيجيات والخطط الموضوعة في ضوء الظروف البيئية المحيطة. [2]

فالتخطيط هو وسيلة التحكم بمجرى التغير الاجتماعي وأداة القيادة وأسلوب إداري لنقل المجتمع من التأخر والركود إلى الازدهار والحضارة، كما يؤكد تقرير الأمم المتحدة أن أسلوب التخطيط الإقليمي هو وحده القادر على معالجة مشكلات التنمية نظرا لما يقدمه من وسائل علمية لتحقيق التنمية المحلية المتوازنة للمناطق الريفية والحضرية في البلاد. [3]

---

[1] حسين خليل عبد القادر، **واقع التخطيط الإستراتيجي ومستوى جودة الخدمات المقدمة من البلديات الفلسطينية**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ع 02، جامعة باتنة 1، باتنة، ديسمبر 2019، ص 317.

[2] سمير سليمان عبد الجمل، عدنان محمد مسلم الرجوب، **التخطيط الإستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في بلدية دورا**، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 04، ع 01، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، جويلية 2020، ص 20.

[3] رجراج الزوهير، **المرجع السابق**، ص 64.

أولا: عصرنة الإدارة:

هو ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وفق للنظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات العمومية والتحكم في أعمالها، من خلال استخدام أنظمة المعلوماتية ولوحات القيادة لتسيير ناجح لمرفق عام عصري، حيث تمثلت في أنظمة معلومات موجهة للتسيير الإداري المحلي هدفه تبادل معلومات مع المصالح المركزية، كما تهدف هذه أنظمة على المستوى المحلي إلى الإستغلال الأمثل للمعطيات للوصول إلى نظرة شاملة لما هو موجود في الواقع والقدرة على تنفيذ الإستراتيجيات بالإضافة إلى ضمان تنفيذ أحسن للقرارات بفعالية ونجاعة. [1]

ويتم من خلال الرفع من الخدمات داخل الإدارات العمومية ووجب على الإدارة الجزائرية ما يلي:

تعزيز استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الإدارات العمومية.

استكمال البنى الأساسية للمعلومات، ووضع نظم إعلام مندمجة، وتنمية الكفاءات البشرية.

نشر تطبيقات قطاعية متميزة.

تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين والشركات والعمال والإدارات الأخرى. [2]

ثانيا : إصلاح وتطوير أساليب الإدارة المحلية:

يتوقف نجاح التنمية المحلية في الطريقة التي تدار بها هذه التنمية وعلى قدر ما تتوفر هذه الإدارة من كفاءة وفعالية، وعليه فإن تطوير إدارة التنمية المحلية يعتمد على عدة عوامل أساسية وهي العامل الإنساني، العامل التنظيمي، العامل التشريعي والعامل البيئي، إلا أن العامل البشري يبقى الأهم فنظم الإدارة المحلية قد تختلف في أساليب تشغيلها وتشريعاتها، لكن أداء هذه النظم والأجهزة يظل يعتمد على الفرد، وهذا يتطلب تأطير الجماعات المحلية بموارد بشرية قادرة على

---

[1] محمد لعمري، **الأسس العملية الحديثة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية في إطار معادلة: عصرنة محلية–تنمية محلية**، مجلة الإجتهاد القضائي، مج 12، ع 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2020، ص 951.

[2] طواهير عبد الجليل، قوارح اليامنة، **دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء الموارد البشري بقطاع الجماعات المحلية (دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد – ورقلة–**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، مج 01، ع 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2020، ص 190.

تبني برامج تنموية محلية ومتابعة تنفيذها، فالجماعات المحلية في الجزائر تفتقر حاليا للتأطير وبشكل ملحوظ. [1]

يتطلب تطبيق أسلوب التنمية المحلية أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة، يتم بوساطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل، ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الإقتصادي والإجتماعي والطبيعي ... الخ، التي يؤثر بعضها ببعض تأثيرا مستمرا، ومن ثم تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات، وهذه هي وظيفة التنمية المحلية التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها، وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها. [2]

من أجل جعل البلدية إطارا محليا لإبراز المواهب ولتقديم المبادرات الفردية والجماعية، يتم وضع برنامج عمل يرتكز على مبادئ عامة ووطنية على خصائص محلية في إطار أسلوب جديد، للتسيير واضح الأهداف والوسائل يطبقه كل منتخب مهما كانت توجهاته السياسية وقناعته، وتطرح مختلف الجوانب التي من اختصاص البلدية يتبعها المنتخبون في تسييرها، بغية تقديم الخدمات إلى المواطنين في أحسن وضعية بما يتماشى والسياسة العامة للحكومة، وبهذا الإجراء تستطيع الجماعات المحلية فهم المهام والصلاحيات وتعطى النظرة الواقعية للتكفل بكل ما يهم حياة المواطن ومصلحة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية. [3]

ثالثا : الحكامة المحلية:

الحكامة المحلية هي مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية، والتي تندرج ضمن إحترام القانون وتعزيز المساءلة والشفافية، وفي مصلحة كافة الناس في المجتمع، وهي تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم

[1] علوني عمار، **المرجع السابق**، ص 677.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **المرجع السابق**، ص 50.

[3] عبد الحق فيدمة، **المرجع السابق**، ص 123.

وواجباتهم، كما تأخذ بعين الإعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتركز الحكامة المحلية على ثلاث (03) أبعاد وهي:

البعد السياسي: يقوم على إحترام الحريات المدنية والسياسية للمواطن وتفعيل المشاركة.

البعد التقني: أي الإدارة الفعالة للموارد المالية والبشرية المحلية، وتفعيل الديمقراطية.

البعد الإقتصادي: المساواة في الحقوق والواجبات كل من القطاعين العام والخاص. [1]

تعبر الحكامة المحلية عن استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتعرف كذلك بأنها حسن تسيير وإدارة الشأن المحلي من طرف الهيئات منتخبة في إطار تعاون وتنسيق وشراكة بين الفواعل بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تخدم الصالح العام المحلي، أي أن الحكامة المحلية تقوم على إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين في التنمية المحلية على أساس مفهوم التعاقد أو الشراكة. [2]

أولا: اللامركزية:

يقصد باللامركزية تفويض السلطة من الدولة إلى الهيئات المحلية الممثلة لها ومنحها نمطا من الاستقلالية في إدارة شؤونها، بما فيها الشؤون المالية، أي إدارة الموازنة المحلية، مع الاحتفاظ بحق الرقابة والمتابعة من الدولة المركزية، وبالمقابل، تدل المركزية على استحواذ الدولة مركزيا على سلطة اتخاذ القرار، بما في ذلك ما يتعلق بشؤون التنمية وإدارة الموازنة العامة. [3]

كما تتيح اللامركزية تخويل الهيئات المحلية المنتخبة بعض أو حتى جزء كبير من مسئوليات التخطيط والإنفاق والإستثمار، وكذلك صلاحيات تعبئة الإيرادات المحلية لتمويل الأنشطة التي

---

[1] يوسفي علاء الدين، ونوغي نبيل، **الحكامة المحلية: قراءة في المضامين النظرية والمفهوم**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع 04، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، ديسمبر 2017، ص 489.

[2] قصار الليل جلال، ناجي عبد النور، **نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة أبحاث، ع 05، جامعة عنابة، عنابة، أفريل 2018، ص 104.

[3] رحيم حسين، **لامركزية الموارنة والتنمية المحلية: أي ارتباط لأي اقتصاد**، مجلة دراسات جبائية، ع 03، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، ديسمبر 2013، ص 340.

تقوم بها تلك الإدارات، بما يكفل لها الإستقلالية في صنع جميع قراراتها المالية، وفي ظل هذا الإطار فإن المواطنين المحليين يكونون أكثر قدرة على اختيار نوع المنتخب والبرامج التي يرغبون فيها، والتي ستكون بدورها منسجمة وتطلعاتهم، كما أنهم سيشاركون بفعالية أكبر في صنع القرار المحلي بناءا على أسس ديمقراطية متينة وقوية على الشاكلة المعمول بها في مختلف تشريعات العالم. [1]

تتجسد اللامركزية في الإدارة المحلية، والتي تعد بدورها فرعا من السلطة التنفيذية، وتقوم بإختصاصاتها من خلال جناحين هما: المجالس التنفيذية التي تعينها السلطة التنفيذية، والمجالس المحلية التي تنتخب من المواطنين، وتنقسم إلى عدة وحدات لكل منها الشخصية الإعتبارية هي: المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، وتساهم في تحقيق التنمية من خلال دورها في تولي إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة للدولة وتحسين الخدمات المحلية الواقعة في نطاق دائرتها، هكذا تلعب الإدارة المحلية دورا في إعمال المقومات الأساسية للمجتمع في الدستور. [2]

المطلب الثالث: الأليات البشرية والإجتماعية بالموارد البشرية (المنتخبين)

تسعى الدولة إلى تجاوز مختلف معوقات المخططات البلدية للتنمية من خلال الإعتماد على الآليات الإجتماعية والآليات البشرية، في تعزيز التنمية المحلية.

الفرع الأول: الآليات الإجتماعية

تتمثل هذه الأليات فيما يلي:

أولا : مشاركة المجتمع المحلي في تسيير شؤون البلدية:

يعتبر إشراك جميع فواعل التنمية المحلية القاعدة الأساسية لنجاح المخططات التنموية،

---

[1] ابرادشة فريد، **الوظيفة الإقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الإنتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الإقتصادية**، مجلة البشائر الإقتصادية، مج 06، ع 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ديسمبر 2020، ص 344.

[2] محمد عبد الهادي، **اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة: قراءة في بعض الإستراتيجيات والبرامج الحكومية**، مجلة أبعاد، مج 05، ع 01، جامعة وهران 2، وهران، جوان 2019، ص 44.

وتشمل الفواعل المحلية مشاركة كل من البلدية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين، في صنع السياسة التنموية على المستوى المحلي، فمشاركة هذه الأطراف تسمح للسلطات المحلية للتعرف على أوجه القصور وعلى رغبات المواطنين لتوصيلها للمسؤولين الذين يؤثرون في عملية صنع القرار بما يخدم مصالحهم، فتحقيق التنمية الوطنية لابد أن يمر من القاعدة باعتبارها أقرب لمعرفة أولويات وحاجات التنمية [1] ، ويتجلى دور مشاركة المجتمع المحلي في تحقيق التنمية من خلال:

تقدم تصور واضح ومحدد لطبيعة المشاكل التي تواجهها الجماهير.

تعزز الثقة الجماهير بنفسها وتؤكد على القيم الخاصة باحترام الجهد العام والمال العام.

تساهم المشاركة من الحد من الدور الصفوة المحلية، وتعمل على إزالة الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن طبيعة البنى الاجتماعية القائمة.

خلق استعداد نفسي لدى الجماهير لتقبل التغيير والتحديث المنتظر نظرا للمشاركة الشخصية أو التمثيلية في إحداث ذلك. [2]

تنظيم الجهود وتنسيقها من أجل القيام أو تحقيق هدف معين سواء كان هذا الهدف القضاء على مشكلة معينة أو الإستفادة من برامج تشبع حاجات ملحة يسعى إليها المجتمع.

تبادل الآراء والأفكار للتعرف على مشاكل المجتمع وتضامن الجهود لحل المشاكل أو الوصول بها إلى الحل الأمثل وإقامة المشروعات الهادفة التي تخدم المجتمع.

عملية تستهدف تبادل الآراء بين جميع المشاركين فيها من المنطقة أو المحافظة بما يسهم في حل المشاكل وتحقيق المصلحة العامة سواء كان ذلك لفرد أو لمجتمع، كما أنها تسعى إلى إحساس كل مواطن في المنطقة أن المشاريع الموجودة هي ملكه لكي يحافظ عليه.

---

[1] عادل انزارن، انتصار عريوات، **المرجع السابق**، ص ص 71-72.

[2] يعقوب نجاة، **المرجع السابق**، ص ص 20-21.

مشاركة غالبية أفراد المجتمع والمستفيدين بصفة خاصة في التخطيط والتنفيذ للبرامج أو المشروعات لإحداث تغيير في المجتمع بحيث يكون أضل مما سبق. [1]

وقد نصت المادة 11 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية على مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية كالتالي: " تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائل الإعلامية المتاحة.

كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين ". [2]

وإن تسيير البلدية يقوم على مبدأ الديمقراطية الجوارية، الأمر الذي يلزم المجلس الشعبي البلدي على استشارة المواطنين حول خيارات وأولويات التنمية، وهذا يسمح للمواطنين بالتعبير عن احتياجاتهم، ومن جهة أخرى السماح للمسؤولين البلديين من معرفة وإحصاء انشغالات المواطنين والوقوف على مواطن الضعف الموجودة على مستوى البلدية، في حين لم يحدد قانون البلدية الساري المفعول وحتى قوانين البلدية التي تم إلغاؤها إطارا معينا لإستشارة المواطنين، بل تركت المبادرة للمجالس الشعبية البلدية باستعمالها لكافة الوسائل الممكنة. [3]

ثانيا: ترسيخ ثقافة التشريك والمواطنة من خلال إعداد ميثاق المشاركة المواطنة:

لكل بلدية من البلديات النموذجية كآلية لدعم قدرات الفاعلين المشاركين في التنمية المحلية، الذي يعتبر عقد معنوي بين المنتخبين، الإدارة المحلية، المتعاملين الإقتصاديين، الجمعيات،

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **المرجع السابق**، ص 87.

[2] قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية، **المصدر السابق**، ص8.

[3] مراد داروسي، كمال قويدري، **المرجع السابق**، ص 1051.

الشباب والنساء، لجان القرى والأحياء يضم أطرا منظمة لهؤلاء الفاعلين في تسيير شؤون البلدية على أساس تشاركي وتشاوري من أجل تحقيق المنفعة العامة. [1]

الفرع الثاني: الآليات البشرية

تتمثل هذه الأليات فيما يلي:

أولا : اختيار كفاءات من أفراد المجتمع المحلي:

إن اعتراف المشرع بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارتها بإعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة المحلية الذين خبروا مشاكلها وحاجات سكانها ويرغبون في خدمتها وحل مشكلاتها.

وهناك خلاف حول الطريقة التي يتم بها ملأ مقاعد المجالس المحلية، فهل يتم ذلك بواسطة الإنتخابات المباشرة أم بالتعيين أم بالمزج بين الطريقتين فيكون عدد منهم منتخبا والباقون تعينهم الحكومة.[2]

تؤكد التجارب الناجحة في الإدارات المحلية على ضرورة قيادة أفراد المجتمع المحلي للمجالس المحلية، والتي من خلالها يعملون على استغلال الإمكانيات المحلية لتلبية حاجيات المجتمع المحلي، وعلى أساس كفاءتهم في رسم السياسات وتنفيذها محليا يتم ضمان استمرارهم في قيادة هذه المجالس وفق الآليات الإنتخابية، فالمجتمعات المادية، ومن منظور الخيار العقلاني الرشيد تؤكد الإرتباط الوثيق بين اشباع الرغبات المادية وحشد الجماهير الإنتخابية، فالمنتخبون المحليون هم تحت رقابة الجماهير الشعبية تزيد حظوظهم بما يقدمونه من إنجازات لأفراد المجتمع المحلي وهذا هو جوهر الديمقراطية المحلية.[3]

---

[1] بوكروح زهيرة، بلعيد منيرة، صالح بوبنيدر، **المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، رهان برنامج " كابدال " لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 07، ع 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص 585.

[2] قرواط يونس، **المرجع السابق**، ص 291.

[3] فضيل إبراهيم مزاري، **المرجع السابق**، ص ص 156-157.

ثانيا: تدريب الموظفين في الإدارات المحلية:

أن هناك ضرورة تكثيف تدريب الموظفين على أسس الإدارة، وعلى المهارات المتخصصة الأخرى التي يتعين معرفتها، ومع أن هناك برامج تدريبية تنفذها بعض الجهات، وتتفاوت في جودتها، إلا أن العمل الجماعي المنظم يكون بلا شك أنفع بتحقيق الهدف، ولتعميم الفائدة من الصالح من هذه التجارب، فإنه يتعين إيجاد عمل جماعي يعنى بتدريب الموظفين في الجهات العامة، والتدريب من حيث الأصل يعد تدخلا إداريا لتحقيق أهداف تصبوا إليها الجهة العامة، لذا كان لزاما أن ينطلق من المبادئ الأساسية للعملية الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة، ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف إلا بعد جمع المعلومات عن الجهة العامة وطبيعة العمل والموظفين، وبالتالي يمكن إعداد البرامج التدريبية المناسبة لتحسين الوضع والإرتقاء بالمستوى، ولتوجيه برامج التدريب الوجهة المفيدة، يلزم أن تقوم الجهات العامة بتلمس مواطن الخلل في أدائها، ومقارنة ذلك بمستويات الأداء المستهدفة حتى يمكن تخطيط برامج التدريب وإعدادها لردم الهوة بين المستويين. [1]

ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية التي ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي (أعضاء ورؤساء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة البلدية والولائية)، وذلك بوضع استراتيجية للتكوين القبلي لجميع الراغبين في الترشح لمثل هذه المسؤوليات قبل سنتين من انقضاء العهدة للمجالس المنتخبة الحالية، وفق شروط ومعايير علمية وموضوعية مدروسة بعيدة عن الارتجالية أو أي نزعات حزبية أو انتماءات قبلية ضيقة، تشرف على إدارتها نخب مؤهلة في جميع المجالات المرتبطة بالمهام والوظائف التي ستوكل لمن سيمثل أفراد المجتمع المحلي بعد نتائج الإنتخابات، وهو ما من شأنه أن يجنبنا هدر المال العام وتعطيل الخطط التنموية وإجهاض المشاريع الهادفة للنهوض بالتنمية بجميع أبعادها. [2]

---

[1] نزار عوني اللبدي، **تنمية الأداء الوظيفي والإداري**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص ص 131-132.

[2] عيسات العمري، **المرجع السابق**، ص 182.

ثالثا: تأهيل المنتخبين المحليين:

من خلال العمل على زيادة التخصيص الوظيفي، بغية رفع مستوى المهارات وزيادة إتقان الخدمة العامة باعتبار الإدارة الجزائرية تمر في مرحلة حرجة، لذا كان عليها الإهتمام بالعامل البشري والعمل على استمرار نشاطه.

في المستقبل حيث تعتبر الموارد البشرية إلى جانب العوامل الأخرى التي تكون أي تنظيم وتساعده على الحركية والتطور، ذات الأهمية القصوى والمكانة الأساسية بل إن الموارد البشرية أصبحت في عصرنا الحالي أهم الموارد في أي منظمة نظرا لما لها من وزن معتبر وإسهام لا محدود له في إنجاز أي تنظيم. [1]

تأتي أهمية المنتخبين والأطر المحلية فكلما كانت هذه الفئات مؤهلة وذات خبرة، كلما تمكنت من طرح تصورات واقعية فعالة وقابلة للإنجاز، فالأمر يبقى رهينا بمستوى هؤلاء المنتخبين الذين يملكون المبادرة ويحددون السياسة العامة لمدنهم ويخططون برامجها، لذلك فكلما كان مستواهم جيدا كلما كان العطاء أكثر مردودية وإنتاجية، ومما يساعد على تأهيل المنتخب هي سياسة التكوين المستمر كمحطة لتبادل الخبرات والرؤى وطرح الإشكالات التي تعاني منها الإدارة المحلية ومن ثمة البحث عن الحلول. [2]

رابعا : تأديب الموظفين العموميين:

وجود نظام متكامل لتأديب الموظفين العموميين يهتم بسرعة الكشف عن المخالفات وشرعة التحقيق والمحاكمة، كما يهتم بفكرة الردع عند معالجة فكرة الجزاء، فالردع العام بمعنى إحداث الجزاء لأثره في نفوس الأخرين ممن تسول لهم أنفسهم مقارنة أفعال مماثلة للأفعال الموقع عنها الجزاء، والردع الخاص بمعنى ردع المحكوم عليه وإصلاحه حتى لا يعود إلى المخالفة ثانية. [3]

---

[1] طواهير عبد الجليل، قوارح اليامنة، **المرجع السابق**، ص 189.

[2] لعيرج عودة، **المرجع السابق**، ص 133.

[3] عبد الفتاح خضر، **المرجع السابق**، ص 69.

خلاصة الفصل الثاني:

يستنتج مما سبق أن هناك عدة معوقات تعترض المجلس البلدي الشعبي في تحقيق التنمية المحلية من خلال المخططات البلدية للتنمية، حيث أن تنفيذها على أرض الواقع تواجهه صعوبات عديدة والتي يرجع بعضها إلى إدارة البلدية (المعوقات الداخلية) أو إلى السلطة المركزية التي تحدد إطار هذه المخططات (المعوقات الخارجية)، وتنعكس هذه المعوقات على إبطاء معدل نمو التنمية المحلية، مما يعيق تحسين مختلف المجالات الرئيسية للتنمية المحلية، وهذا أجبر المنتخبين المحليين في البلديات على إيجاد بعض الحلول لضمان تنفيذ هذه المخططات بنجاح، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

خاتمة

وفي الأخير وختاما لما جاء نستنتج أن البلديات لازالت تعاني في مجال تنميتها المحلية من عدة مشكلات وعراقيل، تعيق بشكل أو آخر تطور المشاريع التي تقوم بها البلدية في إطار إختصاصاتها، وهذا لما لهذه المعوقات من تأثير سلبي مباشر على إستمرارية نشاطات البلدية ومواصلة تنميتها، مما أجبر كل المعنيين بإعداد وتنفيذ هذه المخططات على إيجاد حلول وآليات من أجل تعزيز دور هذه المخططات في تعزيز التنمية المحلية.

1) النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن خطط وبرامج تندرج ضمن صلاحيات المجلس الشعبي البلدي (إعدادها، والمصادقة عليها، وتنفيذها)، يمتد أجلها بين المدى القصير إلى المدى الطويل (من سنة إلى أكثر من 5 سنوات).

تنفذ المخططات البلدية للتنمية في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، قصد إعطاء كل بلدية حظوظها في التنمية للوصول إلى تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة.

تخضع إلى عدة مبادئ عند القيام بإعدادها مثل مبدأ المشاركة الشعبية، ومبدأ لامركزية التخطيط، حيث تمر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلة إعداد المخطط البلدي للتنمية، ومرحلة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية.

قام القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية بتحديد مصادر تمويل هذه المخططات وإجراءاتها، ومجالاتها.

التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات والنشاطات الوظيفية تستخدم الوسائل والطرق العامة، وتعبئة المجهودات العامة والخاصة، تهدف إلى النهوض بكافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي.

تساهم التنمية المحلية في تحقيق النمو في العديد من القطاعات المحلية الرئيسية التي تلبي احتياجات المواطنين وترفع من مستوى معيشتهم، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من توفر مقومات قانونية ومقومات إدارية ومقومات مالية ومقومات بشرية.

هناك عدة معوقات تعترض المجلس البلدي الشعبي في تحقيق التنمية المحلية من خلال المخططات البلدية للتنمية.

إن تنفيذ المخططات البلدية للتنمية على أرض الواقع تواجهه صعوبات عديدة والتي يرجع بعضها إلى إدارة البلدية (المعوقات الداخلية) أو إلى السلطة المركزية التي تحدد إطار هذه المخططات (المعوقات الخارجية).

تنعكس معوقات المخططات البلدية للتنمية على إبطاء معدل نمو التنمية المحلية، مما يعيق تحسين مختلف المجالات الرئيسية للتنمية المحلية، مما أجبر المنتخبين المحليين في البلديات على إيجاد بعض الحلول لضمان تنفيذ هذه المخططات بنجاح، الأمر الذي يساهم في تحقيق التنمية المحلية.

ومن أهم الحلول التي توصلنا إليها :

تفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها، وذلك من خلال الحرص على تثمين الموارد المالية المحلية للبلدية، والتقليل من منح الإعانات المالية لها من طرف الدولة للقضاء على روح الاتكال والتخاذل.

تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتها وكفاءاتها، عن طريق تنظيم فترات تربص والتكوين المستمر، ومنح الأولوية في التوظيف لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة ومراكز التكوين الإداري السابق، كون أن الجزائر لم تعرف مفهوم التنمية المحلية إلا حديثا، وارتباطه بحتميات التكيف مع سيرورات العولمة الجارفة والإقصائية، وقد فرض هذا المصطلح وجوده في الأوساط الاجتماعية والاقتصادية مقابل اقتصاد أكثر امتدادا، لكنه لا يتكيف مع الواقع المعاش.

فالتنميـة المحلية تسعى لأن تكون تطبيقا لاقتصاد أكثر إنسانية واستثمارا بشريا في الجماعات المحليـة بخصوصـيتها وتراثهـا المحلي، مع الإلمام بمشروعية ذلـك وكذلك فهم مسألة الوقت وتنميــة المشاريع المشتركة التي تسعى إلى تطوير شروط حياة الأشخاص.

عمليــة التنمية المحلية هذه، منها ما يتم في المدى الطويل، لذا يتعين التحلي بالصبر وبروح الانتماء إلى المحيط، باعتبارها العناصر الأساسية الضامنة لتحقيق التنمية المحلية.

تطوير إدارة شفافة تعمل حبا إلى جنب مع المواطنين، وقادرة على تسيير التنمية المحلية، رغم التعقيدات التي تواجهها مع تحكم حقيقي في التقنيات العصرية لتسيير الجماعات المحلية أما فيما يخص المنازعات الإدارية، يجب الإشارة إلى أن العلاقات ما بين الولاية والبلدية في هذا الميدان غير مضبوطة ولا منتظمة، هذا ما يؤدي إلى غياب الاتصال والتنسيق فيما بين الجماعتين المحليتين، وغياب التكفل الجيد بالقضايا المتنازع فيها نتج عنه ما ذكر سابقا ضمن النتائج ولاستدراك هذه الوضعية السلبية، يتعين على الجماعات التحلية العمل والتنسيق بينها وكذا خلق مناصب شغل نوعية على مستوى مصالحها، تتولى مهمة الاستشارة القانونية ودراسة ملفات المنازعات ترشيد النفقات العمومية بالموازاة مع ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية.

ترشيد النفقات العمومية بالموازات مع ترتيب أولوياتها وفق ما تقتضيه متطلبات التنمية المحلية.

وتعبئة حقل التنمية المحلية وخلق الوعي البلدي المحلي، وذلك بتمكين وحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية، وهنا يظهر دور الإعلامي في التنمية ونشر الوعي، ضمن هذا السياق نقترح تزويد البلديات بدليل توجيهي وطني يتضمن أبعاد التنمية الوطنية والخلية مدعما بنصوص قانونية وتنظيمية تساعد وترشد وتنظم دور البلديات في ذلك، كما يمكن أن تبادر البلديات وتحت إشراف مصالحها بإعداد محلات إعلامية محلية تعرف بالنشاطات التي تقوم بهاء لتوفير المعلومات للمواطنين المحليين وبيانات التنمية لتكون صرحا إعلاميا يضمن تواصل الإدارة مع المواطن وتفعيل دور البلدية على مستوى القرى الثانوية للبلديات من خلال إشراك لجان الأحياء في العمل التنموي.

الاقتراحات:

من خلال نتائج دراستنا، توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتي نذكر أهمها فيما يلي:

ضرورة تفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إصلاح الإدارة المحلية.

تعديل القوانين والنظم القائمة بتلك تكرس وبصورة فعلية مبدأ الاستقلالية الإدارية والمالية لصالح الجماعات المحلية بصفة عامة والبلدية بصفة خاصة.

ضرورة العمل البلديات على توفير موارد مالية ذاتية تخصص للتجهيز وتغطية عجزها المالي.

إعادة النظر في الحصة المالية للجماعات المحلية.

خلق سياسة إقتصادية محلية جديدة.

تفعيل دور الدولة والجماعات المحلية في سياسة التنمية المحلية.

فرض رقابة شديدة على الإنفاق المحلي خاصة نفقات التسيير لأجل تحقيق فائض مالي يساعد على تمويل الاستثمار المحلي الذي يكفل النهوض بالتنمية بالاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهيئة المحلية.

وجود اقتصاد وطني فعال، ونظام حكم محلي راشد، وقواعد مالية ومحاسبية مضبوطة وشفافة تهدف تطبيقاتها إلى المحافظة على المال العام وحسن استخدامه وترشيد نفقاته وتثمين إيراداته.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

القوانين:

1. قانون رقم 11-10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 هـ الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق البلدية، ج.ر.ج.ج، ع 37، الصادرة بتاريخ 3 يوليو سنة 2011.

المراسيم :

2. المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973.

قائمة المراجع:

الكتب:

3. جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع: دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

4. حسن علي معتوق، **برامج التنمية الإدارية وأثرها على فاعلية إتخاذ القرارات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016.

5. حمزة حسن خضر الطائي، مازن ليلو راضي، **الفساد الإداري في الوظيفة العامة**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان، الأردن، 2015.

6. رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط 1، مصر، 2011.

7. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، الأردن، 2014.

8. فلاح جمال معروف العزاوي، **التنمية المستدامة والتخطيط المكاني**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016.

9. فؤاد بن غضبان، فاطمة الزهراء بركاني، **مدخل إلى التخطيط الإقليمي والحضري**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2016.

10. فوزي محيريق بن الجيلاني، **مدخل لإقتصاد المؤسسة**، مطبعة الرمال، الجزائر، 2020.

11. محمد الجاسم شعبان العاني، **التخطيط الإقليمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

12. محمد خميس الزوك، **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1991.

13. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدولة النامية**، دار المعرفة الجامعية، مصر، دون تاريخ.

14. نزار عوني اللبدي، **تنمية الأداء الوظيفي والإداري**، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015.

أطروحات ومذكرات:

15. إبراهيم حفصي، عبد الجليل عبد الله، **المخططات البلدية للتنمية وأثرها على التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية أولف)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020/2019.

16. خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011.

17. الزوهير رجراج، **التنمية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013.

18. السعيد حميزي، **دور المخطط البلدي للتنمية في تطوير البلدية الجزائرية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021-2022.

19. سيد أحمد محمد، عرباوي ابراهيم، **انعكاسات تنمية موارد الجماعات المحلية على التنمية المحلية: بلدية تيسمسيلت نموذجا**، مذكرة ماستر، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، 2018-2019.

20. صباح رزيق، **المخططات البلدية ودورها في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2021-2022.

21. صبيحة محمدي، **تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر (واقع وآفاق)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012-2013.

22. غزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

23. غفاري فاطمة الزهرة، زحوط زكريا، **دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017-2018.

24. ليلى صوالحي، **التخطيط الإستراتيجي المحلي كآلية للإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017-2018.

25. محمد الصغير قطاط، **دور المجالس المحلية في التنمية**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017-2018.

26. محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، وهران، 2016/2015.

27. مخلوف مطاعي، علي بلحلو، **إصلاح الإدارة المحلية وتأثيره على التنمية المحلية في الجزائر (2011-2019)**، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018.

28. مزياني فريدة، **المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005،

29. ناصر فتحي، **إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة**، أطروحة دكتوراه، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد، باتنة، 2020-2021.

30. نجاة يعقوب، **المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية (حالة بلدية ميلة)**، مذكرة ماستر، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020/2019.

المجلات العلمية:

31. أحمد غريبي، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث للدراسات العليا، مج 04، ع 01، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2010.

32. إسماعيل فريجات، **النظام القانوني للجماعات الإقليمية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 12، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جانفي 2016.

33. جلال قصار الليل، عبد النور ناجي، **نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة أبحاث، ع 05، جامعة عنابة، عنابة، أفريل 2018.

34. جيهان سيد محمد مصطفى، **دور الإقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر**، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة 6 أكتوبر، مصر، 2011.

35. حسين خليل عبد القادر، **واقع التخطيط الإستراتيجي ومستوى جودة الخدمات المقدمة من البلديات الفلسطينية**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ع 02، جامعة باتنة 1، باتنة، ديسمبر 2019.

36. حسينة دحومان، **أثر الإصلاحات المحلية في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية والأمن الإنساني 2019/1999**، مجلة السياسة العالمية، مج 05، ع 02، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2021.

37. خالد غرايسة، عبد الله رابح سرير، **دور المخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة مدارات سياسية، مج 06، ع 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.

38. رحيم حسين، **لامركزية الموارنة والتنمية المحلية: أي ارتباط لأي اقتصاد**، مجلة دراسات جبائية، ع 03، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، ديسمبر 2013.

39. زهيرة بوكروح، منيرة بلعيد، صالح بوبنيدر، **المخطط البلدي للتنمية من الجيل الجديد، رهان برنامج " كابدال " لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مج 07، ع 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.

40. زينب بلبل، **المجالس المحلية المنتخبة وعلاقتها بالتنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مج 03، ع 01، جامعة مصطفى إسطمبولي، معسكر، 2021.

41. سارة عبايدية، **المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية (قراءة في النصوص)**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مج 06، ع 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018.

42. سعيود زهرة، **الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية في الجزائر**، مجلة بحوث، ع 11، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2017.

43. سمير سليمان عبد الجمل، عدنان محمد مسلم الرجوب، **التخطيط الإستراتيجي ودوره في إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في بلدية دورا**، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، مج 04، ع 01، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، جويلية 2020.

44. طواهير عبد الجليل، قوارح اليامنة، **دور عصرنة الخدمة العمومية في تحسين أداء الموارد البشري بقطاع الجماعات المحلية (دراسة حالة بلديات دائرة سيدي خويلد – ورقلة–**، مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، مج 01، ع 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ديسمبر 2020.

45. عادل انزارن، انتصار عريوات، **دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع 06، جامعة باتنة 1، باتنة، جوان 2018.

46. عبد الحق فيدمة، **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 1، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان 2012.

47. عثمان سلامة محمد علاوي، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 41، المركز القومي للبحوث، فلسطين، 2022.

48. علاء الدين يوسفي، نبيل ونوغي، **الحكامة المحلية: قراءة في المضامين النظرية والمفهوم**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، ع 04، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، ديسمبر 2017.

49. عمار علوني، **التنمية المحلية: الأهداف والسياسات (مقاربة نظرية)**، المجلة الجزائرية للأبحاث الإقتصادية والمالية، مج 02، ع 01، جامعة سطيف 1، سطيف، جوان 2019.

50. عمار علوني، **مكانة التنمية المحلية في التوجهات الجديدة للتنمية في الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، مج 17، ع 02، جامعة سطيف 1، جوان 2022.

51. عمر قمان، سعد مقص، **أهمية استخدام موارد الجباية المحلية كآلية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية**، مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، مج 06، ع 02، جامعة الجلفة، الجلفة، 2021.

52. عودة لعيرج، **دور الفاعل المحلي في تجسيد حكامة المدن**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

53. عيسات العمري، **معوقات التنمية الإجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الموارد البشرية، مج 07، ع 02، جامعة محمد لمين دباغين، ديسمبر 2016.

54. فاروق كويحل، أحمد دردیش، **التنمية المحلية بين المعيقات الإجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

55. فدوى بوعشرية، **أثر انسداد المجالس المحلية المنتخبة على التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة ضياء للدراسات القانونية، مج 03، ع 02، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2021.

56. فريد ابرادشة، **الوظيفة الإقتصادية الجديدة للجماعات المحلية في الجزائر في ضوء التشريعات المحلية المعاصرة: جدلية الإنتقال من اللامركزية الإدارية إلى اللامركزية الإقتصادية،** مجلة البشائر الإقتصادية، مج 06، ع 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ديسمبر 2020.

57. فضيل إبراهيم مزاري، **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للتحديات والمتطلبات،** مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، مج 05، ع 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2018.

58. ليندة أونيسي، **المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية،** مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ع 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2016.

59. محمد البرج، النظام **القانوني للمخطط البلدي للتنمية،** مجلة الدراسات القانونية والسياسية، مج 09، ع 01، جانفي 2023.

60. محمد رفيق غراب، **إشكالية التنمية وانعكاساتها على الأمن والإستقرار في إفريقيا،** المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، مج 12، ع 01، جامعة الجزائر 03، الجزائر، جانفي 2023.

61. محمد عبد الهادي، **اللامركزية وآفاق التنمية المستدامة: قراءة في بعض الإستراتيجيات والبرامج الحكومية،** مجلة أبعاد، مج 05، ع 01، جامعة وهران 2، وهران، جوان 2019.

62. محمد لعمري، **الأسس العملية الحديثة في إدارة وتسيير الجماعات المحلية في إطار معادلة: عصرنة محلية–تنمية محلية،** مجلة الإجتهاد القضائي، مج 12، ع 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أكتوبر 2020.

63. مختارية ملال، جمال زيدان، **أزمة التسيير المحلي وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر،** مجلة صوت القانون، مج 08، ع 02، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2022.

64. مراد داروسي، كمال قويدري **ظروف تسيير المخططات البلدية للتنمية في الجزائر بين النظري والتطبيق: دراسة حالة ولاية البليدة (2015–2019)،** مجلة العلوم الإنسانية، مج 08، ع 02، جامعة أم البواقي، أم البواقي، جوان 2021.

65. وهيبة بن ناصر، **التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية،** مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، ع 06، جامعة لونيسي، البليدة، 2013.

66. وهيبة خبيزي، **المخططات البلدية للتنمية: إطار لامركزي ضيق وتدبير مركزي شامل**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مج 07، ع 01، جامعة الجزائر 1، الجزائر، جوان 2019.

67. ياسين قوتال، **التنمية المحلية ومدلولاتها كإستراتيجية بديلة عن التنمية المركزية الشاملة**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، ع 08، جامعة عباس غرور، خنشلة، جوان 2017.

68. يونس قرواط، **أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة)**، مجلة المعيار، ع 16، جامعة المسيلة، المسيلة، ديسمبر 2016.

المحاضرات الجامعية:

69. شهرزاد مناصر، **محاضرات في مقياس الإدارة المحلية**، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2020/2019.

70. يونس عفان، **محاضرات في المالية المحلية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2023/2022.

الملتقيات العلمية:

71. كريمة بوساق، ليلى مطالي، **صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية**، اليوم الدراسي حول إصلاح المالية المحلية: مشاكلها وتحدياتها وأفاقها، جامعة بومرداس، بومرداس، يوم 30 أفريل 2018.

72. مصطفى عوادي، العيد صحراوي، **ضعف الموارد المالية الذاتية للبلديات في الجزائر وانعكاسه على التنمية المحلية**، الملتقى الوطني الإفتراضي الأول حول: محدودية التمويل المحلي وإشكالية ترشيد نفقات البلديات في الجزائر: حتمية تثمين الموارد المالية وتدعيم قدرات قيادة الأداء، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 26 و27 جانفي 2021.

المواقع الإلكترونية:

73. صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادي**، ص 83، كتاب منشور على موقع:

تاريخ الإطلاع : 2023/04/15 https://ia803206.us.archive.org/33/items/kotbarabia/11.pdf

74. عبد الفتاح خضر، **أثر الأنظمة واللوائح في التنمية الإدارية**، ص 69، كتاب منشور على موقع:

تاريخ الإطلاع : 2023/04/18 https://ia902801.us.archive.org/34/items/85138/391.pdf

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الشكر والتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات:

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية في تحقيق التنمية المحلية.....7

المبحث الأول: المخططات البلدية للتنمية 8

المطلب الأول: مفهوم المخططات البلدية للتنمية 8

المطلب الثاني: ركائز المخططات البلدية للتنمية 12

المطلب الثالث: مجالات المخططات البلدية للتنمية وتمويلها 18

المبحث الثاني: التنمية المحلية 24

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية وخصائصها.....24

المطلب الثاني: أهمية التنمية المحلية وأهدافها 26

المطلب الثالث: مجالات التنمية المحلية ووسائلها 29

خلاصة الفصل الأول: 34

الفصل الثاني: واقع المخططات البلدية للتنمية وإسهاماتها في التنمية المحلية 35

المبحث الأول: معوقات المخططات البلدية للتنمية 37

المطلب الأول: المعوقات الداخلية 37

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية 43

المطلب الثالث: أثر معوقات المخططات البلدية للتنمية على التنمية المحلية 48

المبحث الثاني: أليات تعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية.....54

المطلب الأول: الآليات القانونية والقضائية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية 54

المطلب الثاني: الآليات المالية والإدارية لتعزيز المخططات البلدية للتنمية في دعم التنمية المحلية 56

المطلب الثالث: الأليات البشرية والإجتماعية بالموارد البشرية (المنتخبين) 63

خلاصة الفصل الثاني:.....69

خاتمة.....70

قائمة المصادر والمراجع.....75

فهرس المحتويات:.....86

الملخص.....89

الملخص

الملخص

تعد المخططات البلدية للتنمية أحد أهم الأدوات التي تعتمدها البلدية في تحقيق التنمية المحلية، حيث نص عليها القانون رقم 11-10 بشكل سطحي، وقد جعل مسؤولية إعدادها على عاتق المجلس الشعبي البلدي في إطار إختصاصاتها، وذلك بغية تحقيق التنمية المحلية في المجالات الأساسية المهمة للمواطنين مثل الصحة، السكن، ...، إلا أن تطبيقها في الواقع تعترضها عدة صعوبات من بينها: المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية، وتنتج عن هذه المعوقات أثار سلبية على التنمية المحلية، مما دعا جميع القائمين عليها إعداد المخططات البلدية للتنمية من إيجاد مجموعة من الآليات التي تعزز دور المخططات البلدية للتنمية من أجل دعم التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: مخطط، تنمية، صلاحيات، إختصاصات، منتخبين، بيروقراطية، تمويل.

Summary

Municipal plans for development are one of the most important tools adopted by the municipality in achieving local development, as Law No. 10-11 stipulated them superficially, and it placed the responsibility for preparing them on the shoulders of the Municipal People's Assembly within the framework of its competencies, in order to achieve local development in the basic areas important to citizens such as Health, housing, ..., but its application in reality is faced with several difficulties, including: internal and external obstacles, and these obstacles result in negative effects on local development, which called on all those in charge of preparing municipal development plans to find a set of mechanisms that enhance The role of municipal development plans in order to support local development.

Keywords: plan, development, powers, terms of reference, elected officials, bureaucracy, financing.